جـــــامعة أحمد دراية – أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

العنوان

القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع الفلاحي

استنادا على معلومات مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار

إعداد الطالبين :

- الفضة عبد الله
- حموعلي لخضر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
ولد باحمو سمير	أستاذ محاضر – ب	رئيسا
عزيزي أحمد عكاشة	أستاذة محاضر – ب	مشرفا
بلبالي عبد الرحيم	أستاذة محاضر – ب	مناقشا

نوقشت يوم 2019/06/13

الموسم الجامعي: 2019/2018

الاهداء

اهدي هذا العمل إلى الشمعة التي انارت لي دربي وانارت لي ابواب العلم والمعرفة

إلى اعز انسان في الوجود إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى اعز ما املك في الدنيا، الطاهرة الوفية

والملاك الصافي التي جعل الله الجنة تحت قدميها، امي ثم امي ثم امي.

الى من فرش لي الا رض وردا وزودني عبر الوقت جهدا , الى من لم يكن له في

الوجود مثيل ن الدعم والسند, الى الذي صنع من شقائه سعادتي وأفنى ايام حياته من اجل

ان يراني يرتقي لدرجات المجد الى من اضاء لي دربي الى الرجل الذي اعطى الكثير

ولم يأخذ الا القليل الى اطهر روح واسمى نفس على وجه الا رض الى من علمني ان الحياة كفاح وان العلم وسيلة الى مثلي

الاعلى ابي الغالي الطيب الودود جزاه الله خيرا

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله وسدد خطاهم نحو الخير و الفلا ح

إلى من كل عرفني من بعيد أو قريب وإلى من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع

ولو بابتسامة صادقة

.

*وإلى النفوس الطيبة والإيرادات الخيرة التي وقفت إلى جانبي عبر مشواري الدراسي

من أساتذة وزملاء وزميلات الذين يلتمسون الطريق المستقيم لبناء جديد

وجميل أساسه الإيمان والحب والعمل والعلم والمعرفة

"

عبد الله

© Ladie Lynn

الاهداء

اشكر من انعم عليك وانعم على من شكرك فانه لا بقاء للنعمة اذا كفرت ولا زوال لها ان شكرت.

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى روحي الوالدين الكريمين (امي وابي) رحمهما الله واسكنهما فسيح جنانه.

اليكما يامن كان لكما قدم السبق في ركبي العلم والتعلم، لاخويا العزيزين، فباي ابواب الثناء سادخل وباي ابيات الامتنان اعبر وفي كل لمسة من جودكم واكفكم للمكرمات اسطر، كنتم سحابة معطاة سقت الارض فاخضرت كنتم ولا زلتم كالنخلة الشامخة تعطي بلا حدود، فجزاكم الله عنا افضل ماجزى العاملين المخلصين وبارك الله فيكما واسعدكما ووفق ابنائكم لركب معالي العلى.

كما اهديه بكل الحب والوفاء وبارق كلمات الشكر والثناء وقلب ملؤه الاخاء الى اخواتي كل باسمه، الى زوجات اخوي وابنائهم الى اختي وابنائها خاصة التوامين معاذ وفيصل الى الكتاكيت الصغار بهجة العائلة ومستقبلها (فاطمة الزهراء، امال، احمد اسلام، الياس، محمد امين، بشرى، جعلهم الله من حفظت كتابه الكريم ووفقهم للمعالي وزخرا لوالديهم، الى خالتي وابنائهم الى اعمامي وخالي وابنائه الى جميع الاهل والاقارب حفظهم الله.

وكيما قيل الثرء لا يقاس بالمال وانما بالاصدقاء ابعث اسمى عبارات الحب والتقدير والاحترم ولو اني اوتيت كل بلاغة وافيت بحر النطق في النظم والنثر لما كنت بعد القول الا مقصر او معترفا بالعجز عن واجب الشكر الى اصدقائي وفخري وسندي رفقاء دربي كل باسمه حفظكم الله وادامكم مصابيح منيرة في حياتي.

الى زملاء الدفعة

الى كل من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسمى واجلى عبارات في العلم

اساتذتي الكرام.

لخضر

© Ladie Lynn

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره كثيرا على منحه لنا القوة والعزيمة وتوفيقه لاتمام هذا العمل المتواضع

ومن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله واعترافا بالود وحفظا للجميل وتقدير الامتنان نتقدم بجزيل الشكر إلى:

الاستاذ " عزيزي أحمد عكاشة" الذي اشرف على هذه المذكرة وكان المرشد لنا والموجه في انجاز هذا العمل

الدكتور " جيلالي قالون " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وارشادته

إلى كل موظفي مديرية المصالح الفلاحية بادرار خاصة

السيد " عليوات علي " الذي اشرف على تأطيرنا في مديرية المصالح الفلاحية

السيد " زيادة عبد القادر وبختاوي عبد الرحمان " اللذان اكرمانا بحسن الاستقبال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولم يبخلو علينا بالمعلومات المتعلقة بالدراسة.

إلى اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير التي اكملنا فيها مشوارنا الدراسي

إلى كل الاصدقاء وزملاء دفعة مالية المؤسسة

إلى عائلة حمو علي وعائلة الفضة

إلى كل من قدم لنا الدعم والمساندة من قريب او من بعيد

عبد الله لخضر

© Ladie Lynn

قائمـة المحتويـات	الصفحة
اهداء	
شكر	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	أ
الفصل الاول : الجانب النظري للقروض البنكية	
المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للقروض البنكية	06
المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول القروض البنكية	06
المطلب الثاني : ماهية التنمية الفلاحية	14
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	17
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة	17
المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا	22
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي لتمويل القطاع الفلاحي	
المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	26
المطلب الاول: لمحة تاريخية عن مديرية المصالح الفلاحية	26
المطلب الثاني: مراحل منح القروض الفلاحية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	31
المبحث الثاني: دراسة إحصائية حول تمويل القطاع الفلاحي لولاية ادرار	39
المطلب الاول: وضعية القطاع الفلاحي في ولاية ادرار	39
المطلب الثاني : حصيلة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقطاع الفلاحي	41
خاتمة عامة	51
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول :

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
(1-1)	مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا	22
(1-2)	عدد المستثمرات الفلاحية لولاية ادرار	39
(2-2)	الإنتاج النباتي لولاية ادرار 2016-2018	40
(3-2)	الانتاج الحيواني لولاية ادرار مابين 2016-2018	40
(4-2)	تطور العدد والحجم المالي للقرض الاستثماري التحدي	41
(5-2)	تطور الحجم المالي للقرض الاستغلالي الرفيق	42
(6-2)	مقارنة بين المساحة المزروعة والقروض الممنوحة	43
(7-2)	تطور عدد الحسابات المفتوحة في الوكالة مابين 2016-2018	44
(8-2)	تطور انتاج التمور	44
(9-2)	إجمالي إنتاج المحاصيل الفلاحية لولاية ادرار من سنة 2013 إلى 2018	45
(10-2)	أثر القروض الفلاحية على تطور إنتاج (الخضروات والحبوب)	46
(11-2)	أثر القروض على الانتاج الحيواني	46

قائمة الاشكال :

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية – ادرار–	30
02	الحجم المالي لقرض الرفيق خلال خمس سنوات	43
03	تطور إنتاج المحاصيل مقارنة بالمساحة	45
04	أثر القروض على الإنتاج الحيواني (اللحوم الحمراء اللحوم البيضاء)	47

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الاجنبية	الدلالة باللغة العربية
BADR	Banque de L'agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
A.N.S.E.J	l'Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
C.N.A.C	Caisse nationale d'assurance–chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
A.N.G.E.M	Le portail officiel de l'Agence Nationale de gestion du Micro–crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قائــمة الملاحــق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	شهادة اثبات المشروع
02	قرض استغلال الرفيق
03	قرض استثماري التحدي
04	انتاج المحاصيل الفلاحية لخمس سنوات

المقدمة العامة

مقدمة عامة

احتلت الفلاحة مكانة هامة في اقتصاديات دول العالم باختلاف درجة تطورها، فهي تعتبر بالنسبة للبعض وخصوصا الدول النامية الممول الاول للناتج الداخلي، اما فيما يخص الدول المتقدمة فهي تعمل على تنمية هذا القطاع من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والسيطرة على الاسواق العالمية الفلاحية.

اما فيما يخص الجزائر يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني فأنشطته متزايدة في أغلبية مناطق التراب الوطني إذ يمثل العنصر المحرك للاقتصاد الى جانب قطاع المحروقات، حيث تلعب البنوك دورا اساسيا فيها في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم طرحها في شكل قروض بنكية مختلفة باختلاف الحاجة اليها، اذ تعمل على ترقية وتحديث خدماتها للمساهمة في انعاش وتنمية القطاع الفلاحي بتوفير الاحتياجات المالية للفلاح حسب الطلب عليها وبطريقة سهلة وفعالة.

حيث يشكل القطاع الفلاحي اهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني واحد اهم القطاعات الانتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي، حيث حضي هذا القطاع باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في الامن الغذائي وهو ماتترجمه تلك السياسة والتسهيلات الفلاحية في السنوات الاخيرة من ادخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة.

وبناء على ماسبق يمكن صياغة اشكالية موضوعنا وطرحها في التساؤل التالي:

كيف يمكن لعملية الإقراض البنكي أن تساهم في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي؟

هذا التساؤل العريض يقودنا لطرح اسئلة فرعية منها:

1. ماهو دور القروض البنكية في تحقيق التنمية الفلاحية؟
2. فيما تكمن اهمية تمويل القطاع الفلاحي؟

الفرضيات

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات وهي كما يلي:

– تؤدي القروض البنكية باختلاف انواعها دورا هاما في تحفيز وتحقيق تنمية القطاع الفلاحي.

– تقديم الإعانات للفلاحين يشجعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي وهذا نظرا للميزات التي يقدمها القرض لكون الاستثمار في هذا القطاع مكلف جدا ودخل الفلاحين ضعيف.

– تكمن اهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل.

أسباب اختيار الموضوع

لأهمية الموضوع

قلة الأبحاث التي درست هذا الموضوع

الميول والرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع

أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا هذه الى:

محاولة ابراز دور القروض البنكية في تحقيق التنمية الفلاحية

محاولة معرفة أهم القروض الموجهة للقطاع الفلاحي

اهمية الدراسة

تتجلى اهمية الدراسة من خلال عدة اعتبارات:

اهمية القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع الفلاحي

مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

حدود الدراسة

يتمثل مجال وحدود الدراسة في إظهار المعلومات المتعلقة بعملية الإقراض البنكي الفلاحي في الفترة الممتدة بين سنة 2014_2018، ومن حيث المكان كانت الدراسة التطبيقية على مستوى كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة الى معلومات من مديرية المصالح الفلاحية.

منهج البحث

إن المنهج المستخدم في الدراسة يفرض على الباحث طبيعة الموضوع وبما ان الموضوع يتمحور حول القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع الفلاحي ، فان المنهج المستخدم في الجانب النظري هو المنهج الوصفي اما في الدراسات التطبيقية فاعتمدنا على دراسة حالة للمصالح الفلاحية _بادرار_ وهذا لتقديم صورة تحليلية واضحة من خلال دراسة مؤشرات التنمية.

صعوبات الدراسة

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال اجراء الدراسة منها:

1. طريقة معالجة البحث
2. قلة وعدم توفر المراجع الكافية حول التنمية الفلاحية
3. صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف مديرية المصالح الفلاحية

هيكلة البحث

حتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع والاجابة على طرح الاشكالية والفرضية المطروحة قمنا بتقسيم البحث الى فصلين، الفصل الاول يتضمن الجانب النظري عموميات ومفاهيم القروض البنكية والفصل الثاني القينا الضوء فيه على الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة حالة لدى مديرية المصالح الفلاحية بادرار.

وفي الخاتمة العامة نحاول ابراز اهم النتائج المتوصل اليها والتوصيات التي نقترحها محاولة منا لفتح باب وافاق جديدة للمهتمين بالبحث في هذا المجال.

الفصل الأول

تمهيد

إن تمويل المشاريع أو تطويرها يحتاج إلى تمويل ذاتي وتمويل خاص، لكن في معظم الأحيان لا تستطيع الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات أو الافراد توفير السيولة اللازمة بمفردها، ولان مشاريع الاستثمار الفلاحي تحتاج لمال كبير لتمويلها، ولنقص السيولة اللازمة تلجا إلى أطراف أخرى بغية تغطية العجز بواسطة عملية الإقراض.

لذى تعتبر القروض البنكية والفلاحية الممول الرئيسي لهذه المؤسسات أو الأفراد للقيام بمشاريعهم الاستثمارية، فهي تعد الأكثر نجاعة في الاقتصاد وذلك لأهميتها الكبيرة.

وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل إلقاء الضوء على ماهية القروض، وذلك كالتالي:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للقروض البنكية

المبحث الثاني: التطبيقات الأدبية ـ الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للقروض البنكية

تعتبر القروض مصدر من مصادر التمويل وعامل مهم في النهوض بالاقتصاد وذالك من خلال تمويل المشاريع ومختلف الأنشطة، حيث يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد مما يترتب عليها أعباء تتمثل في سداد القرض وفوائده، ويعالج هذا المبحث مفهوم القروض البنكية وأنواعها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول القروض البنكية

في هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية القروض البنكية (تعريفها، عناصرها، ومصادرها)

الفرع الأول: مفاهيم القروض

تعددت واختلفت مفاهيم القروض باختلاف تخصصات الباحثين ووجهة نظرهم، ومن هذا المنطلق نتناول تعاريف مختلفة للتبيين أكثر:[1]

القرض لغة: هو الائتمان أي ائتمن فلان فلانا أي اعتبره آمينا وائتمن فلان فلانا على كذا : اتخذه أمينا عليه، والائتمان هو أن تعتبر المرء جديرا برد الأمانة إلى أهلها.

القرض اصطلاحا: له معنى واسع إذ يعني تسليم الغير مالا منقول أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة أو الإيجار أو الوكالة، في جميع هذه الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته.

التعريف بلغة القانون: ويعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء أي عمل ما، كل هذا سواء كان باجر أو بغير اجر، وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته.

بمقتضى القانون رقم 27/89 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1410 الموافق 31 ديسمبر 1989 المادة 112 : تشكل عملية قرض في تطبيق هذا القانون، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر، أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان[2]

وتعرف القروض بعدة تعاريف أهمها:

[1] شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص، 90.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في 3 جمادى الثانية عام 1410، الموافق 31 سبتمبر 1989،العدد16، الصفحة 532

التعريف الأول: القرض هو قيام البنك بتزويد الأفراد والحكومات والمؤسسات والحكومة بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك القروض وفوائدها والعمولات والمصاريف عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم الضمانات التي تساعد البنك على استرجاع القرض وتعتبر القروض المصدر الذي تعتمد عليه البنوك في الحصول على الإيرادات.[1]

التعريف الثاني: يقصد بالقرض المبلغ أو المبالغ التي يقرضها البنك للزبون سواء كان فردا(قرض استهلاكي) أو مشروعا (قرضا إنتاجي) وفقا لشروط معينة يتفق عليها البنك والزبون، وشمل تلك الشروط، طريقة السداد ونوع الضمان، وأسلوب التصريف في حالة عدم السداد وضرورة عدم السداد وضرورة استخدام القرض للغرض المخصص له.[2]

التعريف الثالث: القروض البنكية مبلغ من المال يودعه أصحاب الفائض المودعون ويمنحه البنك لأصحاب العجز المقترضين، مقابل حصوله على مبلغ القرض وفوائده، ويعد البنك كوسيط بينهما ويتفق مع المقترض على مبلغ القرض ومدته وفائدته وضماناته.[3]

الفرع الثاني: عناصر عملية الاقتراض

تقوم عملية الاقتراض على عدة عناصر هي:[4]

- **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن (هو مانح القرض) ومدين (ملتقي القرض) والواضح بالضرورة قيام عنصر الثقة بينهما.
- **وجود دين:** هو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول.
- **الأجل أو الفارق الزمني:** وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية، والتخلص منها، وهو العنصر الجوهري في الإقراض.
- **المخاطرة:** وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين.

ويتضمن القرض نقطتين أساسيتين هما:

---

[1] هبل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين ارسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الاولى، دار وائل،الاردن،2009، ص131.

[2] الدسوقي حامد، **ادارة البنوك**، جامعة القاهرة، مصر، 1993، ص، 97.

[3] عبد المعطي رضا الرشيد ومحفوظ احمد، **ادارة الائتمان**، الطبعة الاولى، دار وائل، الاردن،1999، ص32.

[4] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص 103.

- **الثقة:** يجب أن يكون طالب القرض قادر على السداد في الآجال المحددة.
- **الضمانات:** تتمثل في الاحتياطات المادية.

الفرع الثالث: مصادر القروض ودورها

للقروض البنكية عدة مصادر، كما أن لها دور مهم سنتطرق لهذه العناصر تباعا في هذا الفرع

أولا: مصادر القروض

هناك مصادر عادة ما يلجا البنك إليها لتوفير الأموال اللازمة ومن أهمها:[1]

- **الإيداعات البنكية:** وتعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر أموال البنوك التجارية حاليا، حيث يقوم البنك المركزي بفرض احتياطي إلزامي على البنوك عندما تحتاج إلى أموال أو عند مواجهة عجز في السيولة .
- **الأوراق التجارية:** يتعامل البنك بنوع من النقود الورقية الخاصة والتي انتقلت من الأوراق المحمولة إلى النقدية الغير المحمولة تصدر على شكل خصومات لا تتداول إلا في اجل استحقاقها.
- **الحساب البنكي:** هو اتفاق بين الزبون والبنك الذي ينص على أن مايسلمه كل منهما للآخرين في مصلحة الدافع وعلى ذمة القابض.
- **السوق النقدية والسوق المالي:** هذه الأسواق قد تنتهي إلى إجراء مفاوضات حول القرض ومن خلال هذه المناقشات يقدم للزبون طالب القرض ردا يبين من خلاله مبلغ القرض الذي يطلب بعد مرور فترة معينة، حيث يتلقى هذا العميل إشعار إي الرد على طلبه سواء بالسلب أو الإيجاب، ويجري السوق النقدي مفاوضات حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة تكون مقدمة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل 5 سنوات.

ثانيا: أهمية القروض البنكية:

تتمثل أهمية القروض في الآتي:[2]

- القرض يسهل تراكم رؤوس الأموال
- تساعد القروض على زيادة في استخدام الموارد
- القروض تزيد من الدخل القومي و زيادة أرباح المنتجين
- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة، وتشكل بذلك عنصر من عناصر الانكماش الاقتصادي
- محاربة البطالة في اتجاه دعم القدرة الشرائية ورفع الطلب الفعلي

[1] سليمان ناصر، **محاضرات في مقياس تسيير بنكي**، جامعة ورقلة، 2015.

[2] رفقة المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الأولى، 1997، ص487.

- القرض يسمح باستعمال أفضل لرؤوس الأموال.

ثالثا: دور القروض

يتمثل دور القروض في الآتي:[1]

1_1 دور القروض بالنسبة للنشاط المصرفي:

وتتمثل فيما يلي:

- تحقيق عوائد كبيرة: حيث يهدف البنك كمنظمة تجارية من منح القروض من تعظيم أرباحه عبر تقديم أفضل خدمات ممكنة لزبائنه.
- استمرارية النشاط البنكي: حيث تمثل القروض بالنسبة للبنوك النشاط الأساسي لها والتي من دونها لا يمكن للبنك أن يصل للأهداف التي يريد تحقيقها.

1_2 دور القروض للبنكية بالنسبة للأفراد والمؤسسات :

وتتمثل فيما يلي:

- تسمح القروض البنكية بتوفير الأموال اللازمة في وقت مناسب لعملاء البنك.
- تمكن القروض البنكية بالحصول على أموال بتكاليف نسبية اقل نسبيا من القروض مباشرة.
- يمكن الاقتراض من البنك لتجنب مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية.

1_3 دور القروض البنكية للاقتصاد ككل :

وهي:

- **زيادة الإنتاج:** أصبح اللجوء إلى البنك أمرا ضروريا وذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية مما يستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار.[2]

[1] خالد بن عمر، **تقدير مخاطر القرض وفق الطريقة الإحصائية**، دراسة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستر غير منشورة، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004، ص4

[2] ناظم محمود النوري الشمري، مرجع سابق ذكره، ص112.

- **زيادة الاستهلاك:** يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق القرض الذي يقدمه البنك وهذا عند عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل، أي المقصود بهذه الوظيفة حصول المستهلكين على السلعة الاستهلاكية حليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة القرض.
- **تسوية المبادلات:** تستخدم القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشيكات كوسيلة للتبادل مع الاعتماد على اقل البنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة.

الفرع الرابع: أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض القروض البنكية إلى نوعين أساسيين قروض موجهة لنشاطات الاستغلال وقروض موجهة لنشاطات الاستثمار إضافة إلى القروض الموجهة للقطاع الفلاحي

الفرع الاول: القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال

تعرف نشاطات الاستغلال أنها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة لفترة قصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب اثنتا عشرا شهرا وتلجا المؤسسة لهذا النوع من القروض للتغطية الآنية لاحتياجات خزينتها، أو أذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود.

وتصنف إلى قروض عامة وقروض خاصة والقرض بالالتزام:[1]

1) **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وليس لتمويل أصل معين، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة.

تلجا المؤسسة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ- **تسهيلات الصندوق:** عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جدا التي يوجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين اقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، حيث تكثر نفقات الزبون ولا يكفي ما لديه بالخزينة من سيولة لتغطية هذه النفقات، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض، ويتجسد ذلك في السماح للزبون بان يكون حسابه مدينا في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص 58_59.

ب- **الحساب المكشوف:** هو المبلغ الذي يسمح البنك لزبونه بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري، أي يصبح حسابه مدينا، ويختلف عن تسهيلات الصندوق حيث أن مدته قد تمتد من 15 يوما إلى سنة كاملة حيث يفرض البنك فائدة على زبونه، كما أن هذا النوع من القروض لا تمنح إلا للزبائن الموثوق فيهم آي من لديهم وضعية مالية جيدة ومدى قدرتهم في تسيير القروض للتقليل من مخاطر عدم التسديد.

ت- **القرض الموسمي:** هي نوع خاص من القروض البنكية تنشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على دورة الاستغلال، بل إن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج خلال فترة خاصة.

والقروض التي يمنحها البنك للزبون لتمويل تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج تسمى قروض موسمية، وهذا القرض يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون.

ج_ **قرض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنحه البنك للزبون لمواجهة الحاجة للسيولة المطلوبة

لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من عملية التمويل.

2) **القروض الخاصة:** توجه لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة وهي ثلاثة أنواع:

- **تسبيقات على البضائع:** عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من المواصفات المرتبطة بها، وينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا مابين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل أكثر من الأخطار، وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية.
- **تسبيقات على الصفقات العمومية:** هي اتفاقيات لشراء أو لتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين آو الموردين من جهة أخرى.
- **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ويحل محلها الشخص في الدائينية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك إذا يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين اجل

تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن القرض يعطي مالا لحاملها، وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

3) **القرض بالالتزام:** إن القرض بالالتزام آو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقة من طرف البنك للزبون وإنما يتمثل في الضمان يقدمه لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك لا يعطي نقودا، ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته، وفي مثل هذا النوع نميز بين ثلاثة أشكال:[1]

1. **الضمان الاحتياطي:** عبارة عن التزام يمنحه شخصا في العادة يكون بنكا، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها احد مديني الأوراق التجارية، وعليه فان الضمان الاحتياطي عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.
2. **الكفالة:** هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته بالوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.
3. **القبول:** في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدين وليس زبونه.

الفرع الثاني: القروض الموجهة لنشاطات الاستثمار

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة وتهدف من خلالها إلى الحصول إما على وسائل الإنتاج أو معداته، وإما على عقار مثل المباني والأراضي، وهذا ما يتطلب وجود عدة طرق توافق طبيعتها وهي: [2]

- **القروض المتوسطة الأجل:** توجه هذه القروض لتمويل الاستمارات التي لا يزيد عمر استعمالها عن سبع سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فان البنك معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن الإخطار الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض، ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من هذه القروض، يتعلق الآمر بالقروض القابلة للتعبئة والغير قابلة للتعبئة.
- **القروض الطويلة الأجل:** تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص73_75.

[2] مصطفى رشدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الاسكندرية، الطبعة الاولى،1985 ، ص454.

والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرون سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات كالأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية.

الفرع الثالث: القروض الموجهة للقطاع ألفلاحي

يوجد قروض بنكية موجهة للفلاحين من أهمها مايلي:[1]

1) **قرض الرفيق:**

تسعى الدولة جاهدة لتطوير الفلاحة لذى قامت بطرح هذا القرض لتلبية احتياجات الفلاح وحل مشاكله التمويلية له ويمكن تعريفه كما يلي:

قرض الرفيق هو احد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض حيث أن :

- لكل مستفيد من قرض الرفيق يسدد مستحقاته في اجل سنة واحدة له الحق في أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على قرض اخر بنفس الصيغة في السنة الموالية
- كل مستفيد لا يسدد مستحقاته في اجل سنة واحدة <ممدة ستة اشهر > في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على القرض وامكانية الاستفادة من قروض جديدة
- يتم استخدام قرض الرفيق في عدة مجالات وفق للمرسوم 02/08 بتاريخ 24 جويلية 2008،المتعلق بقانون المالية التكميلي 2008 :
- اقتناء المداخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور ،شتائل، أسمدة ، وسائل الصحة النباتية)
- عوامل ووسائل الإنتاج
- تحسين وسائل السقي (التجميع والاستعمال المقتصر للمياه)
- اقتناء أغذية الحيوانات ، ووسائل الشرب والأدوية البيطرية
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع والإيجار
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء إقامة البيوت المتعددة القبب
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام المنتجات الفلاحية ذات استهلاك واسع

[1] الامر رقم 02.08 الصادر بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي 2008.

أن قرض الرفيق مختص به بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو موجه للإفراد على شكل أفراد وتعاونيات

2) قرض التحدي:

هو قرض موجه للاستثمار يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، موجه لإنشاء وتجهيز وعصرنة مستثمرات تربية المواشي ، ولتعزيز الطاقة الإنتاجية للمنتجات الفلاحية ، وكذلك لتكثيف وتحويل الإنتاج الفلاحي الذي هو في حاجة إلى تمويل.

حيث يعنى بقرض التحدي الأشخاص كالتالي:

- أشخاص طبيعيين
- أو شخص معنوي
- أو الحائزين على دفتر الشروط (مقدمة من طرف مدرية المصالح الفلاحية)
- ماليكن أراضي الخاصة الغير مستقلة
- أراضي ذات عقود الامتياز

كما يمكن قرض التحدي أن يمول:

- أشغال التهيئة والتحضير الأراضي الفلاحية
- أشغال تطوير سقي الفلاحي
- اقتناء معدات وأجهزة لي الإنتاج في مجال الفلاحي بما فيها اقتناء فلاحي الحيوانات الخاصة

بناء وتشييد الهياكل الخاصة بالتخزين

المطلب الثاني: ماهية التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية احد جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية:

يقصد بالتنمية الفلاحية على انها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج ألفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية وعرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن.

كما يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاج الأرض أو بهم معا.[1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية:

بما أن التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وأهدافها تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية فهي تهدف إلى:[2]

- زيادة الدخل الوطني ألفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو والناتج والإنتاجية الزراعية
- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، والى زيادة الصادرات والحد من الموارد
- خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع ألفلاحي وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية وتحقيق مستوى الملائم في الخدمات الاجتماعية
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج اكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية
- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسيين هما:

---

[1] دندن فتحي حسن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة مستغانم، 2015-2016، ص 18.

[2] دندن فتحي حسن، مرجع سابق، ص 18-19.

ـ توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.

ـ تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.

- العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة نموذج أو بداية لمعالجة الموضوع محل الدراسة وسنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات التي عالجت الموضوع بطرق مختلفة وكذلك المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

في هذا المطلب سنتطرق إلى الدراسات التي تعالج نفس الموضوع محل الدراسة.

1) دراسة (سعيدة بدريان وأخرون، 2013):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التمويل في تحقيق التنمية في القطاع ألفلاحي، محاولة معرفة الطرق المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قرض القطاع ألفلاحي.

وقد أوصت هذه الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:

- تشجيع الزراعة بكافة الطرق مثل الملتقيات الدورات الإرشادية الاشهارات .... الخ
- البحث عن محيط جديد للاستثمار الزراعي
- تحضير المحيط الريفي للزراعة التي تقوم على أسس علمية.
- توعية الفلاحين المتعاملين مع الصندوق بإعطائهم دروس تتناول مجال عملهم.
- الاهتمام بتطوير الموارد البشرية لأنها مفتاح النجاح بالدرجة الأولى وذلك بتكوين الإطارات .... الخ.[1]

2) دراسة (مهيدي حسنية، 2015):

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد ألفلاحي في التنمية الاقتصادية، إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي تتوفر عليها الجزائر لإحداث قفزة نوعية في تنمية القطاع ألفلاحي، إبراز دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دعم القطاع ألفلاحي والتسهيلات التي يمنحها للفلاح عند طلبه لقرض فلاحي.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أهما:

[1] سعيدة بدريان وأخرون، **القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2012-2013.

- تكثيف التمويل المالي للقطاع ألفلاحي وتحديث هياكله.
- توفير الشروط الضرورية للتنمية المستدامة للقطاع.
- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية.
- يستلزم أحد الحلول الملائمة لكل منطقة على حدا ومراعاة خصوصيتها.
- إدخال التكنولوجيا في شتى الحالات وذلك لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية.
- التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق التنمية الفلاحية.[1]

3) دراسة (معوش ايمان, بورحلة نسيمة، 2015):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر، الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ألفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، التعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع ألفلاحي في الجزائر في أهم مراحلها.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أهما:

- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع ألفلاحي.
- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولية.
- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم ألفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.
- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من اجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.[2]

4) دراسة (بورنان أميرة كوثر، 2016):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه، والوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ألفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

---

[1] مهيدي حسنية، **الدعم المالي الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية، نقود وتأمينات، جامعة مستغانم، 2014-2015.

[2] معوش ايمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014-2015.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أهما:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.
- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.
- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.[1]

5) دراسة (بن نادة نصر الدين، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه، التعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع ألفلاحي في الجزائر واهم مراحلها، الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ألفلاحي في الجزائر عامة والمناطق الصحراوية خاصة ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أهما:

- يعد التمويل البنكي آلية ضرورية من آليات تمويل القطاع ألفلاحي
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن والمستثمرين الراغبين بالاستثمار في الفلاحة
- دقة البنك في دراسة ملفات طلب القروض منها الضمانات لتفادي أخطار عدم التسديد.
- نستخلص إلى أن التمويل البنكي للقطاع في المنطقة لايزال ضعيفا مقارنة بما تحويه من موارد طبيعية وبشرية هائلة،فلذلك
- إن واقع الفلاحة يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.[2]

6) دراسة (زواوي نور اسلام، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور ومساهمة القروض الفلاحية في القطاع ألفلاحي لولاية بسكرة، معرفة أهم شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع ألفلاحي، معرفة الإمكانيات الفلاحية لولاية بسكرة، معرفة تأثير القروض الفلاحية على تطور القطاع ألفلاحي لولاية بسكرة.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أهما:

- يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع ألفلاحي.

---

[1] بورنان أميرة كوثر، **مامساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي(غيرمنشورة)، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2015-2016.

[2] بن نادة نصر الدين، **دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2016-2017.

- تقدم القروض الفلاحية فوائد عديدة من اجل المساهمة في النمو الاقتصادي نظرا للأهمية والمكانة التي يلعبها القطاع ألفلاحي بالنسبة للجزائر وذلك بتوفر الشروط اللازمة.
- فيما يخص القروض الفلاحية هناك مؤسسات وبنوك مختصة لإصدار هذه القروض.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.
- التعرف على أنواع القروض التي يقوم بمنحها البنك محل الدراسة.
- لاتزال الجزائر تعاني من التخلف في المجال المصرفي بحيث معظم البنوك لاتتعامل بالقروض الفلاحية.[1]

7) دراسة (خديجة مراحي، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى:

هدف علمي تمثل في التعرف على مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية الفلاحية وبصفة خاصة التمويل البنكي.

وهدف توثيقي تمثل في إثراء المكتبة وتوسيع معارف ومعلومات الطالب حول المواضيع المتعلقة بالتمويل وتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

إما الهدف العملي تمثل في توضيح كيفية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية وذلك من خلال نوعين من القروض.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أهما:

- لا يوجد إقبال معتبر للمستثمرين الفلاحيين على قرض التحدي عكس قرض الرفيق لأنه قرض استغلالي وبدون فوائد يلائم وضعية الإنتاج ألفلاحي الموسمي فهو يلقى إقبالا واسعا.
- إن ثقافة الأفراد بمختلف أنواع القروض الحديثة المخصصة للقطاع ألفلاحي محدودة جدا.
- موظفو الوكالة لا يستعملون أسلوبا إرشاديا لشرح مختلف مواضيع القروض وشروط العمل بها.
- البنك لا يقوم بالدراسة الاقتصادية للمشاريع المقدمة على التمويل من طرفه.[2]

8) دراسة (ريم كعباش، وفاء ناجم، 2017):

[1] زواوي نور اسلام، **دور القروض الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي لولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة 2016-2017.

[2] خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة ام البواقي 2016-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التمويل البنكي في تحقيق التنمية في القطاع ألفلاحي، التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل القطاع ألفلاحي.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أهما:

- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.
- انتهاج البنك تقنيات خاصة في عملية الاقتراض من شأنها تفادي الخطر.
- تنوع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثلة في القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار.[1]

9) دراسة (عبدو فاطمة الزهراء، كروبي ام الخير، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر، التعرف على القروض الفلاحية التي يمنحها البنك، التعرف على التسهيلات المقدمة من الدولة للفلاح، إلقاء الضوء على البنوك التجارية التي تقدم القروض للفلاح.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أهما:

- عدم اهتمام الشباب بالقطاع ألفلاحي، والنضرة المسيئة للفلاح بصفة عامة.
- قامت التطورات الأخيرة بتوفير العديد من المناصب الشغل، وهذا من خلال توسيع البرامج التنموية لتشمل جميع أقطار الوطن دون استثناء.
- تعتبر الدولة هي المدعم الرئيسي لهذا القطاع من خلال تقديم حوافز لفلاحين.
- عدم قدرة الفلاح علي تعرف علي قروض الممنوحة من طرف البنوك، لهذا لا يوجد إقبال عليها.
- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر، وذلك من اجل تقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية[2].

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا

في هذا المطلب سنتطرق إلى أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية

[1] ريم كعباش، وفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة عين الدفلى 2016-2017.

[2] عبدو فاطمة الزهراء، كروبي ام الخير، **آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، تخصص ادارة مالية للمؤسسات، جامعة المسيلة 2016-2017.

جدول رقم (1-1) : مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة: سعيدة بدريان، كريمة بكادي، فتيحة زيدان	التطابق في دراسة عنصر القروض والقروض الفلاحية والاهتمام بالقطاع ألفلاحي	دراسة عنصر التنمية الفلاحية
دراسة: معوش ايمان, بورحلة نسيمة	الاهتمام بالقطاع ألفلاحي	دراسة عنصر البنوك البنوك التجارية والتمويل
دراسة: بورنان أميرة كوثر	الاهتمام بالقطاع ألفلاحي	دراسة سياسة التمويل ألفلاحي
دراسة: بن نادة نصر الدين	الاهتمام بالقطاع ألفلاحي ودراسة القروض	دراسة عنصر التمويل ألفلاحي
دراسة: ريم كعباش، وفاء ناجم	الاهتمام بالقطاع ألفلاحي وطرق تنميته	دراسة التمويل البنكي والتمويل ألفلاحي
دراسة: عبدو فاطمة الزهراء، كروبي ام الخير	الاهتمام بالقطاع ألفلاحي والقروض الموجهة للفلاحين	دراسة نشاط البنوك التجارية وواقع القطاع ألفلاحي
دراسة: خديجة مراحي	الاهتمام بالقطاع ألفلاحي وكيفية تمويله	دراسة البنوك البنوك التجارية والتمويل
دراسة: زواوي نور اسلام	الاهتمام بالقطاع ألفلاحي وسبل تنميته وتطويره	التطرق إلى التمويل البنكي والتمويل

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على عرض الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا يتضح أن للقروض أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وللقروض البنكية دورا هاما في تطوير الفلاحة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة إلا أن هذا الدور متوقف على إجراءات وتدابير منحه ودوره والأهداف التي يستهدفها وكذا الهياكل والأجهزة التي تتولى تنفيذ سياسته حيث أنها تؤثر بشكل كبير على الفعالية المطلوبة منه، إلى جانب ذلك يتطلب وجود مؤسسة متخصصة في تمويل هذا القطاع وزيادة الاهتمام به.

الفصل الثاني

تمهيد

بعد ان تعرفنا في الفصل السابق على القروض البنكية التي تخص البنوك في الجزائر القطاع الفلاحي التي منها قرض الرفيق وقرض التحدي، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذالك باجراء دراسة ميدانية بمديرية المصالح الفلاحية إدرار، وذلك كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: دراسة إحصائية حول تمويل القطاع الفلاحي

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

نتيجة للظروف الاقتصادية الملحة للنهوض بالقطاع الفلاحي وكذا الأهمية البالغة له ولضمان المسار التنموي رأت السلطات الاقتصادية انه من الضروري إنشاء مؤسسة مالية تتحمل عبئ التمويل الفلاحي وتمثلت في مديرية المصالح الفلاحية والتي تعد من أهم المؤسسات وأكثرها شيوعا في جميع الولايات، وسنقوم بسياق هذا المبحث في التعرف على نشأة هذه المؤسسة ومهامها وكذا عملية مراحل منح القروض على مستوى بنك BADR

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مديرية المصالح الفلاحية بادرار

الفرع الأول: نشأة مديرية المصالح الفلاحية

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، كما تعتبر المسير الأساسي للقطاع الفلاحي بالولاية، وتعمل بالتنسيق مابين الهيئات الخاصة والمعاهد التقنية للولاية.

وقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي 197/74 المؤرخ في 1974/01/01 تحت اسم مديرية الفلاحة وتشرف عليها ولاية بشار إداريا آنذاك، وخلال عام 1984 أصبحت لولاية ادرار مديرية خاصة بها تحت اسم مديرية الفلاحة والصيد البحري، ثم دخلت تحت قسم تنمية أعمال الري والفلاحة عام 1987، وبعد ذلك انفصلت عن مديرية الري 1990 وتحول اسمها إلى مديرية المصالح الفلاحية.[1]

وللمديرية فروع في كل بلدية تسمى مندوبيات فلاحية، وفروع في كل دائرة تسمى الأقسام الفرعية الفلاحية وهي ممثلة في سبعة أقسام فلاحية فرعية وهي كالتالي:

1) القسم الفرعي الفلاحي لدائرة ادرار.
2) القسم الفرعي الفلاحي لدائرة اولف.
3) القسم الفرعي الفلاحي لدائرة رقان.
4) القسم الفرعي الفلاحي لدائرة فنوغيل.
5) القسم الفرعي الفلاحي لدائرة اوقروت.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الادارة والوسائل، بلاوي فراجي، مديرية المصالح الفلاحية، 19-04-2019، الساعة 10:00.

6) القسم الفرعي الفلاحي لدائرة تيميمون.

7) القسم الفرعي الفلاحي لدائرة برج باجي مختار.

وتعتمد من حلال هيكلها الإداري على تنمية مصالح مخصصة تضمن المتابعة لخططها وهي كالتالي:

_ مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية وتضم مكتبين:

. مكتب الإحصائية الفلاحية

. مكتب التحقيقات الاقتصادية

_ مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية وتضم مكتبين:

. تضم مكتب المفتشية البيطرية

. مكتب الصحة النباتية

_ مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات وتضم مكتبين:

. مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية

. مكتب تهيئة المراعي التنظيم العقاري

_ مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني وتضم مكتبين:

. مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية

. مكتب التقييس والتنظيم

_ مصلحة الإدارة والوسائل وتضم مكتبين:

. مكتب تسيير المستخدمين

الفرع الثاني: المهام الأساسية لمديرية المصالح الفلاحية

لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ادرار عدة مهام ومصالح سنتطرق لهم في هذا الفرع:[2]

1- مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية:

ومن بين المهام الأساسية التي تقوم بها لمصلحة مايلي:

- انجاز برامج التحقيقات الإحصائية الفلاحية.
- القيام بانجاز كافة المعطيات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الفلاحي كإحصاء { تعداد الفلاحين، الثروة الحيوانية، المساحات الفلاحية، استهلاك المواد الفلاحية، .....الخ }.
- القيام بانجاز مختلف الملفات الخاصة مثل الملف الخاص بالمنتجين، الملف الخاص بالهيئات الريفية ..... الخ .
- القيام بانجاز كافة الحسابات الاقتصادية الفلاحية.

2- مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية

ومن بين المهام الأساسية التي تقوم بها المصلحة مايلي:

- تقوم المصلحة على وجه خاص بتنشيط وتنفيذ والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال حفظ وتحسين الصحة البيطرية وحماية الصحة النباتية
- مراقبة إنتاج وتوزيع الأدوية البيطرية واستعمالها
- المراقبة الصحية للمواد الغذائية والحيوانية بكل انواعها
- السهر والمتابعة الصحية للحيوانات داخل التراب الوطني وأيضا التي بالحدود الوطني
- السهر على التصريح الرسمي للأمراض المعدية الناجمة عن بعض الحيوانات مع وضع مخطط لمكافحتها بالوسائل الضرورية
- إصدار الشهادات المتعلقة بالنقل الحيواني وللمواد
- اقتراح أي إجراء قانوني يحمي المنتجات الفلاحية
- تشجيع الهيئات الفلاحية على إنشاء جماعات لحماية المزروعات وتنشيطها
- الاقتراح على الهيئات المختصة منح وسحب شهادة بيع مواد حماية النباتات والأدوية

3- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات

ومن بين المهام الأساسية التي تقوم بها المصلحة مايلي:

[2] مقابلة مع رئيس مصلحة الادارة والوسائل، بلاوي فراجي، مديرية المصالح الفلاحية، 23-04-2019، الساعة 10:00.

- تعمل على وجه خاص بالمحافظة على الثروة العقارية التي تدخل في إطار التنمية وترقية الاستثمار الفلاحي
- تعمل على تنسيق الأعمال التي تهدف الى إقامة المنشات والتجهيزات المتعلقة بالتنمية الريفية
- الكشف عن مناطق استصلاح الأراضي مع السهر على وضع كافة الوسائل الضرورية لتنميتها
- مشاركة الهيئات المختصة في وضع مخطط التهيئة الولائية فيما يتعلق ب المحافظة على الأراضي الفلاحية، إنشاء المحميات العقارية، وأيضا السكن الريفية ومنشات الري
- مراقبة ومتابعة الملفات المتعلقة بالتنمية الفلاحية للولاية وإبداء الرأي حول الملفات التي تحتوي على تمويل من طرف الدولة، أو عن طريق القروض المدعمة من طرف الدولة
- تقوم بإصدار الشهادات المتعلقة بإنشاء واستغلال الموارد المائية وذلك بالتنسيق مع الهيئات المختصة بالري

4- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني:

ومن بين المهام الأساسية التي تقوم بها المصلحة مايلي:

- تعمل على وجه خاص بترقية أعمال التنمية وتكثيف الإنتاج الفلاحي
- السهر على ترقية وتنمية الإرشاد الفلاحي وتكوينه وأيضا ترقية إنشاء مناصب شغل في القطاع الفلاحي
- السهر على تقديم وتنظيم النشاطات الإرشادية الفلاحية مع الهيئات المحلية
- مراقبة العمليات لبرامج تحسين الثروة الحيوانية وأيضا عملية التهجين
- السهر على الاستغلال الأحسن للمياه وأيضا ترقية وإدخال وتنمية التقنيات الاقتصادية للمياه

5- مصلحة إدارة الوسائل

ومن بين المهام الأساسية التي تقوم بها المصلحة ما يلي:

- تعمل على وجه خاص بضمان تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين التابعين لها
- السهر على متابعة وتنفيذ فيما يتعلق بميزانية مديرية المصالح الفلاحية
- التنسيق بين ميزانية التسيير والتجهيز والسهر على تطبيقها وفقا للقوانين المعمول بها
- مراقبة وتسيير كافة التجهيزات والوسائل الموضوعة على عاتق المديرية.

الشكل (01) الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية – ادرار-

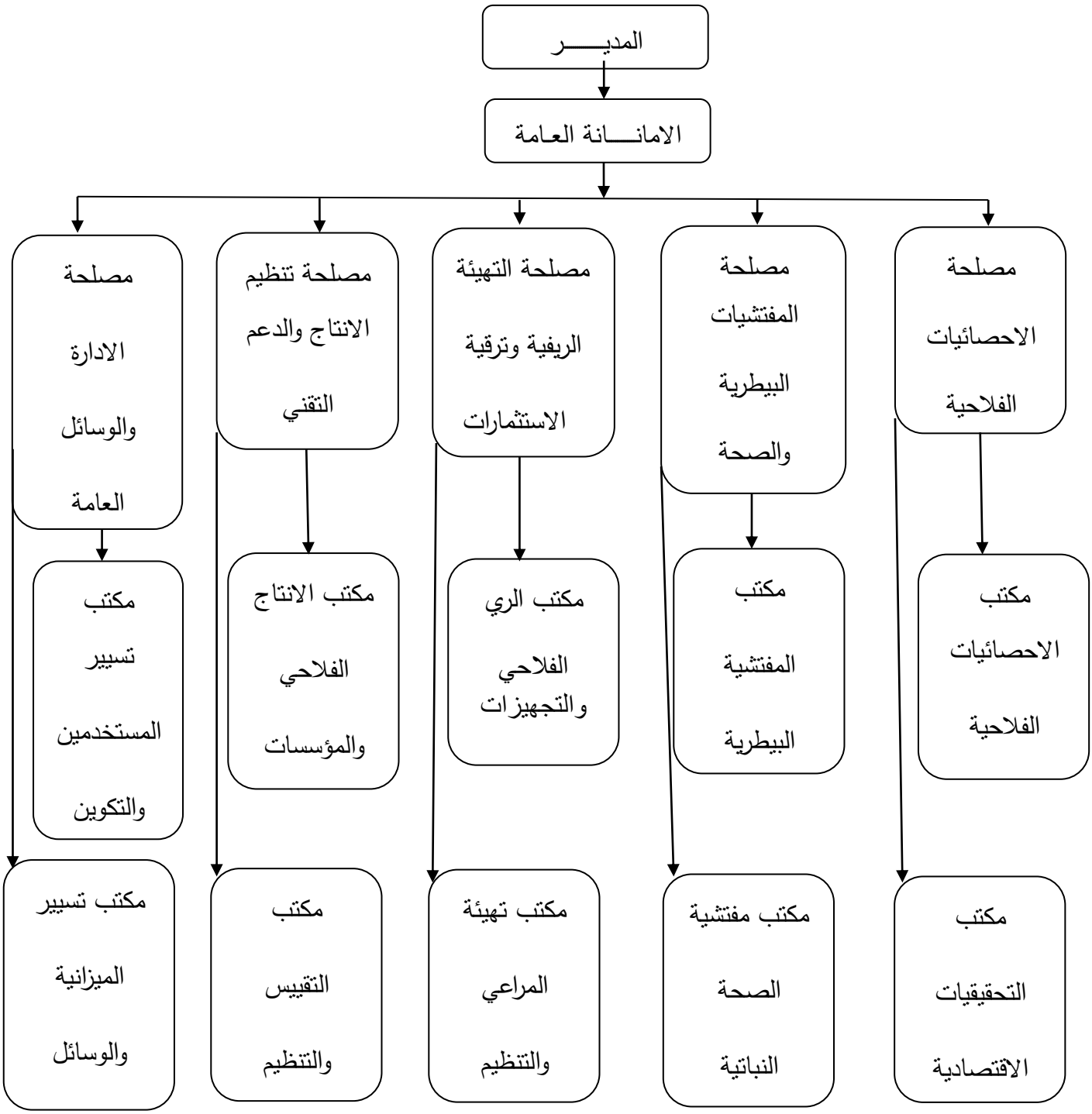

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية – ادرار-

وانطلاقا من المعلومات أعلاه وبتعرفنا على مديرية المصالح الفلاحية وفروعها ومصالحها والوظائف التي تقوم بها يتضح لنا مساعي الدولة في النهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته وذلك من خلال إنشاء مؤسسات تهتم بهذا القطاع كمديرية المصالح الفلاحية.

المطلب الثاني: مراحل منح القروض الفلاحية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ان مديرية المصالح الفلاحية لا تمنح قروض وإنما تلعب دور وسيط بين البنك والفلاح، حيث تقوم بالإعدادات اللازمة لتسهيل عملية الإقراض حيث لا يؤهل للاستفادة من القرض إلا المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى الخطوات المتبعة في منح القروض.

الفرع الأول: مراحل منح القروض

ان القروض المقدمة من طرف البنك تمر بعدة مراحل، سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم المراحل التي يتبعها البنك عند منح القروض.

1) إعداد وتقديم الملف

ان ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية، حيث بقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذالك من اجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون، ويتكون ملف طلب القرض من الوثائق التالية:[3]

الوثائق الإدارية: والمتمثلة في:

_ طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه.

_ عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية.

[3] مقابلة مع رئيس مصلحة المستخدمين، بختاوي عبد الرحمان، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 24-04-2019، الساعة 9:30.

الوثائق الجنائية والمحاسبية: تتمثل فيما يلي:

_ الميزانية المالية لثلاث سنوات على الأقل.

_ جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات على الأقل.

الوثائق المالية والتقنية: وهي كالتالي:

_ الدراسة التقنية والاقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات بالإضافة إلى بطاقة الفلاح.

2) دراسة القرض

دراسة الملف: بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشاة، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة.

وإذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك يتم دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا ماليا، ويتطلب هذا التحليل الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض، وذلك بتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية وحساب بعض النسب المالية.

المقابلة والمعاينة: يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء وهم: المدير وموظفين من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع، والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

3) الفصل في الملف المقدم:

يقوم المكلف بالدراسات في المديرية الجهوية بفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به، وحول جدوى المشروع، ويمكنه بالتعاون مع المعني بالأمر القيام بالتعديلات والتصليحات التي يرى أنها ضرورية والتي تجعل المشروع مؤهلا للاستفادة من قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تفصل اللجنة التقنية بناءا على الملف المقدم ويكون قرارها موضوع محضر كتابي يمضي عليه مدير المصالح الفلاحية، في حالة قبول الملف من طرف اللجنة التقنية، تسلم وثيقة إذن بمنح القرض لصالح العميل، ويستدعى المستفيد من القرض في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ اجتماع اللجنة التقنية، للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرة المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر.

تحتفظ مديرية المصالح الفلاحية بنسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح القرض ويرسل الملف إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص، من اجل التكفل به في حالة رفض الملف من طرف اللجنة ترسل استدعاء للمعني بذلك في نفس الآجال عن طريق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وذلك لتقديم أسباب الرفض.

بالنسبة للملف المقبول يلتزم صاحبه عند انجاز المشروع بالمقاييس التي يجب الالتزام بها حسب ماهو مقرر في دفتر الشروط، كما تحدد مهلة الانجاز، سواء كان ذلك على عدة مراحل أو في مرحلة واحدة حسب الاتفاق، وفي كل الأحوال تحرر شهادة انجاز الأعمال حسب رقم العملية.

4) دراسة الضمانات

تطلب مديرية المصالح الفلاحية من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات بدراستها وذلك من اجل معرفة إمكانية تحقيقها لهذا الشرط، وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها البنك في:

1) **الضمانات الشخصية:** تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي:

_ الكفالة: ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.

_ الضمان الاحتياطي: وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

2) **الضمانات العينية:** ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويل للملكية، ونميز بين نوعين من هذه الضمانات:

1) الرهن الحيازي: وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

أ- **الرهن الحيازي للمعدات والأدوات:** ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل كما في دراستنا هذه، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكيد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن، ويمكن للبنك ببيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

ب – رهن البضائع: يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من اجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط:

_ ان تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة.

_ ان تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها.

_ ان يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص ا وان يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها.

ج _ الرهن الحيازي للمحل التجاري: يقبل البنك أيضا شهرة محل المنشاة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي لمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن.

2) الرهن العقاري: هو عبارة عن رهن العقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط ان يكون هذا العقار غير مقيد أي بقيد، ويجب ان يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعينيه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصوله تاريخ الاستحقاق ولم يتم تسديد القرض فانه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه، وطلب بيعه وفقا للأشكال والإجراءات القانونية المعمول بها.

5) تحديد المخاطر

بناء على التحاليل السابقة لملف القرض وبالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والزبون، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن ان تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك.

6) الاستفادة من القرض

بعد قبول الملف يقوم صاحب المشروع بانجاز أعماله وفق المقاييس المحددة في دفتر الشروط ويمكن انجاز أعماله بطريقتين:

أ- الانجاز عن طريق متعامل اقتصادي

في هذه الحالة يثبت المستثمر ان الأعمال تم انجازها عن طريق المتعامل الاقتصادي، وذلك بإظهار فاتورة التاجر التي يحررها المتعامل الاقتصادي للمستثمر، ويتم تحرير شهادة تثبت ان الأعمال أنجزت وفق المواصفات التقنية المتفق عليها في دفتر الأعباء الموقع من طرف المستثمر، يمضي على صحة العملية رئيس القسم الفرعي للفلاحة بعد التحقيق الميداني للأعوان المكلفين بمراقبة الانجاز، وهذه الشهادة المحررة بانجاز العملية لغرض التسديد للمتعامل الاقتصادي، إضافة إلى كل ماسبق لانجاز الأشغال يجب إدراج ضمن الملف شهادة تثبت مصدر المنتج.

ب- تقديم القرض من البنك

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص في عملية الدفع على أساس قرار منح القرض ودفتر الشروط المتناسب معه، وبالنظر لوضعيات الأشغال أو فواتير الخدمات أو التوريدات وافية التصديق بالخدمة المؤداة من قبل الموردين. ويقوم البنك بعملية الدفع المشار إليها سابقا لفائدة المستفيد، بأجل أقصاه خمسة عشرا يوما، ابتداء من تاريخ استسلام الوثائق المؤشرة بالخدمة المؤادة، الدفع يكون على شكل شيكات محررة من طرف البنك لصالح البائع أو المورد. وبانتهاء المستفيد من كل الأعمال تحرر شهادة نهاية الأشغال يقوم العميل بدفع مبلغ القرض على حساب الاتفاق مع البنك.

الفرع الثاني: منح قرض الرفيق والتحدي

أولا: قرض الرفيق: كما تطرقنا له في الفصل الأول هو احد القروض الموسمية، خصص لفائدة الفلاحين والمربين حيث ان لكل مستفيد من قرض الرفيق تسديد مستحقاته في اجل سنة واحدة الحق ان

تدفع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على قرض أخر بنفس الصيغة، في السنة الموالية

هذا القرض يتطلب الملف التالي:

_ طلب خطي يوضح فيه مبلغ القرض

_ شهادة عدم الدين من CRMA

_ عقد ملكية الأرض أو عقد كراء، أو عقد عرفي في السجل

_ بطاقة هوية المستثمر من الغرفة الفلاحية

_ بطاقة فلاح أو مربي من الغرفة الفلاحية إضافة إلى شهادة استغلال

_ دراسة تقنية اقتصادية من المكتب المعتمد

_ شهادة الوضعية اتجاه الضرائبCNA+CASNOS

_ عقد التامين شامل لكل الأخطار، بالإضافة إلى عقد الفواتير الشكلية

_ شهادة صحية بالنسبة للمواشي تسلم من قبل البيطري

_ وكالة أو كفالة في حالة وجود ملك على الشيوع ملك غير مقسم

_ عقد ضمان الرهن للأملاك المنقولة أو الثابتة أو عروض تجارية

الفلاح أو المربي الراغب في الاستفادة من هذا النوع الجيد من القروض أي قرض الرفيق يجب ان يستوفي ثلاث شروط وهي:

1_ التسديد في اجل لا يتجاوز سنة واحدة

2_ ان يتمع صاحب القرض من حق تكفل الوزارة بدفع الفوائد بدلا عنه

3_ الحصول على قرض ثاني في السنة الموالية بنفس الشروط

وفي حالة عجز الفلاح عن تسديد القرض الذي عليه عند نهاية المهلة والتي قد تمدد بستة أشهر إضافية في حالة ظروف قاهرة مثل الجفاف أو الفيضانات، سيفقد صاحب القرض الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوص الفوائد المترتبة على القرض ولن يستفيد المتاجرون من قروض جديدة.

ثانيا: قرض التحدي

قرض التحدي كما ذكرنا في الفصل الأول هو قرض استثماري، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستقلة التابعة للأملاك الخاصة أو أملاك خاصة بالدولة، مدعم مدته لا تتجاوز 7 سنوات وقيمته 1مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.

ويتطلب هذا القرض الملف التالي:

1- بالنسبة لشخص طبيعي:

_ طلب خطي

_ شهادة ميلاد

_ فواتير أولية تبين إجمالية تكلفة المشروع

_ مستخلص وضعية جبائية

_ رخصة بناء

_ عقد ملكية أو امتياز

_ دراسة تقنية اقتصادية منجزة من طرف مكتب متخصص

_ ترخيص مصالح الري متعلقة بالبئر

_ ترخيص مصالح البيئة في حالة تربية حيوانية

_ شهادة اعتماد المشروع

2- بالنسبة لشخص معنوي:

إضافة إلى الوثائق المطلوبة من شخص طبيعي عليه تقديم:

_ ميزانيات جبائية لأخر 3 سنوات، مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات

_ نسخة من القانون الأساسي

_ نسخة من الاعتماد { هذا بالنسبة للتعاونيات }

_ محضر معتمد ممثل[4]

[4] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المستخدمين، بختاوي عبد الرحمان، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 08-05-2019، الساعة 9:30.

كما يمكن طلب قرض التحدي عن طريق مديرية المصالح الفلاحية التي تعتبر وسيط بين طالب القرض وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال دفع ملف يتكون من الوثائق التالية[5]:

1. طلب خطي إلى السيد مدير المصالح الفلاحية بادرار.
2. عقد الامتياز.
3. دفتر الشروط.
4. بطاقة فلاح + بطاقة تقنية للمستمرة.
5. رخصة الحفر.
6. نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
7. الدراسة.
8. الفواتير النموذجية.
9. حافظة.

ويقدم هذا الملف على نسختين لدى مديرية المصالح الفلاحية وبعد فحص الملف وقبوله يرفق بوثيقة تسمى شهادة إثبات المشروع (انظر الملحق رقم 01) ويقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[5] وثائق داخلية لمديرية المصالح الفلاحية ولاية ادرار.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية حول تمويل القطاع الفلاحي لولاية ادرار

تعتبر ولاية ادرار من اكبر المناطق الفلاحية وذلك لغناها بالموارد المائية والأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي حيث يغلب على النشاط الفلاحي للبلديات طابع زراعة الحبوب والنخيل، وهذا لطبيعة المنطقة (صحراوية) إذ يعتبر أهم نشاط مميز للمنطقة.

المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي في ولاية ادرار

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مؤشرات التنمية في القطاع لولاية ادرار.

الفرع الأول: المعطيات العامة

قدرت مجمل المساحات الخاصة بالقطاع الفلاحي لولاية ادرار (الإجمالية، الصالحة للزراعة، المراعي،...الخ) كالتالي:

أ. المساحات :

المساحة الإجمالية : 575551 هـ

المساحة الصالحة للزراعة : 44578 هـ

المراعي : 55293 هـ

المساحة القابلة للاستصلاح : 530973 هـ

المساحة الممنوحة في إطار الامتياز ألفلاحي إلى غاية 2018/12/31 : 160949.8 هـ

ب. عدد المستثمرات الفلاحية :

الجدول رقم(1-2): يوضح عدد المستثمرات الفلاحية لولاية ادرار

العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية	38206 مستثمرة
المستثمرات الخاصة	21195 مستثمرة
المربون بدون ارض فلاحية	1209 مربي

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الإحصائيات الفلاحية.

اليد العاملة المستغلة : 50741

الفرع الثاني: استغلال الأراضي ومؤشرات الإنتاج ـ أدرار

يغلب على القطاع الفلاحي في ولاية ادرار الإنتاج النباتي والحيواني بالإضافة زراعة النخيل (إنتاج التمور) وهي كالتالي:

1. زراعة النخيل:

عدد النخيل الإجمالي: 3.069.012

المساحة المغروسة : 28320 هكتار

عدد النخيل المنتجة : 2.825.633

2. الإنتاج النباتي :

الجدول رقم(2-2): الإنتاج النباتي لولاية ادرار 2016-2018

المعطيات / الأصناف	2017/2016		2018/2017	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
المحاصيل الكبرى	11002.5	360111	15306	531166.99
الخضر	4186	567433	4796	623117
التمور	28327	937604	28320	935657
المجموع	33515.5	1865148	48422	2089940.99

المصدر : من إعداد الطالبان بناءا على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الإحصائيات الفلاحية.

نلاحظ من خلال الجدول مقارنة بين السنتين زيادة في المساحة المزروعة وكذلك حجم الإنتاج بالنسبة لكل من الحبوب والخضر أما بالنسبة للتمور رغم نقص المساحة بنسبة قليلة في السنة الثانية ألا أنها حققت زيادة في حجم الإنتاج

3. الإنتاج الحيواني :

الجدول رقم(3-2) : يوضح الإنتاج الحيواني لولاية ادرار مابين 2016-2018

الأصناف	عدد الإنتاج حسب السنوات		
	2016	2017	2018
الأبقار	1362	1484	1249
الأغنام	487888	474229	507786
الماعز	154568	171620	166077
الإبل	51448	53629	56602
المجموع	695266	700962	731714

المصدر : من إعداد الطالبان بناء على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الإحصائيات الفلاحية.

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد رؤوس الأبقار والماعز قليل في السنة الأخيرة مقارنة مع عدد رؤوس الأغنام والإبل الذي ارتفع قليلا ما في السنتين الأخيرتين

التحليل

من خلال الإحصائيات المقدمة في المعطيات العامة المميزة لوضعية القطاع ومؤشرات التنمية في ولاية ادرار، لاحظنا ان المساحة الصالحة للزراعة غير كافية بالنسبة للمستثمرات

(44578هـ/38206=1166.78) أي 1166.78 هكتار للمستثمر وهذا يؤكد صغر المستثمرات الذي يؤدي إلى ضعف دخل الفلاح وهذا يوجب تدخل الدولة،على عكس الموارد المائية التي تعتبر متوفرة ولكن توفرها لا يعني ان المستثمرات تستفيد منها وذالك لاستعمالها أساليب تقليدية، وللاستفادة من هذه الموارد ينبغي عصرنه نظام السقي باستعمال أساليب التقطير الرش المحوري ....الخ

أما بالنسبة لاستغلال الأراضي الزراعية في حالة زراعة النخيل نرى قلة النخيل المنتجة مقارنة بالعدد الإجمالي= 3.069.012 -2.825.633= 243379 نخلة أي ان 243379 نخلة غير منتجة وهو عدد كبير ويعود ذلك إلى ان أعلب النخيل قديمة أو أما ان العناية بها ضعيفة.

أما فيما يخص الإنتاج النباتي ومقارنة بين السنتين ان الحبوب والخضر ازداد الإنتاج والمساحة، أما محصول التمور فازداد رغم قلة المساحة.

في حين أن الإنتاج الحيواني فنلاحظ أن عدد رؤوس الأبقار والإبل قليل جدا مقارنة بالأصناف الأخرى، وهذه لخصوصية المنطقة (صحراوية) ، أما رؤوس الأغنام والماعز فازدادت نوعا ما.

المطلب الثاني: حصيلة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ادرار للقطاع الفلاحي

نقوم بعرض التطورات الخاصة بعدد القروض الممنوحة المتعلقة بالنشاط الفلاحي في ولاية ادرار

الفرع الأول: تطور القروض الفلاحية

1) الجدول رقم (4-2) : يمثل تطور العدد والحجم المالي للقرض الاستثماري التحدي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الحجم المالي للقرض	11306912	290438338	1021651222	1367975443	2291545935
نسبة تطور حجم القرض	%0.14	%3.82	%13.44	%18	%30.16

المصدر : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار -ملحق رقم 02

نلاحظ من خلال الجدول تطور الحجم المالي لقرض التحدي خلال خمس سنوات متتالية بالإضافة إلى نسبة تطوره حيث يبين ارتفاع في حجم المبالغ الممنوحة من سنة لأخرى.

من خلال تواصلنا مع مديرية المصالح الفلاحية بادرار تمكنا من الحصول على معلومات تبين أن عدد ملفات طلب القروض انطلاقا من تاريخ 2014/09/15 إلى غاية يومنا هذا بلغ 301 ملف، ويرجع سبب

ضعف طلب الملفات إلى نقص الوكالات في الولاية مقارنة بمساحتها حيث توجد سبع أقسام فرعية فلاحية مقسمة عليها(بلدية ادرار، دائرة أولف، دائرة رقان، دائرة فنوغيل، دائرة اوقروت، دائرة تيميمون، دائرة برج باجي مختار) مع قلة عدد الوكالات مقارنة بعدد البلديات، كما انه لا توجد وسائل إعلام ترشد الفلاح إلى التعريف بهذا القرض.

أما على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار تحصلنا على المعلومات التي توضحها الجداول أعلاه

حيث من خلال معطيات الجدول أن الانطلاقة الفعلية لقرض التحدي على مستوى الولاية كانت سنة 2013 مع أن انطلاق هذا القرض على مستوى الوطن كان في سنة 2011، وهذا يدل على تأخر وكالة ادرار في إعطاء هذا القرض ويرجع السبب إلى عدم تقدم الفلاحين للاستفادة منه وضعف الإعلام في تمكين الفلاح بالتعريف بهذا القرض الموجه له وقلة الوكالات مقارنة بعدد البلديات أو صعوبات واجهها الفلاح في تقديم الملف المطلوب أو اختيار الفلاح بدلاء من الوكالات الأخرى مثل A.N.S.E.J و C.N.A.C أو A.N.G.E.M،

كما يمكن ان يتدخل العامل الديني (مسألة الربى) في عزوف الفلاحين عن التوجه نحو هذا النوع من القروض

حيث كان متوسط القرض 3768970.66دج وفي سنة 2014 زاد بمتوسط 5694869.37 دج، نلاحظ زيادة المبالغ مقارنة بالسنة السابقة وهذا يرجع إلى دخول الفلاحين برأس مال مرتفع.

وفي سنة (2017/2016/2015) كان متوسط حجم القرض 8614834.34 دج، أي هناك زيادة وذلك راجع إلى لدخول الفلاحين بمستثمرات كبيرة.

2) **جدول رقم (5-2) يمثل تطور الحجم المالي للقرض الاستغلالي الرفيق**

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الحجم المالي للقرض	310769768	358407026	402529643	586817293	720668607
النسبة المالية لحجم القرض	%13.06	%15.06	%16.91	%24.66	%30.29

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار –ملحق 03

نلاحظ من خلال الجدول تطور الحجم المالي لقرض الرفيق خلال خمس سنوات متتالية بالإضافة إلى نسبة تطوره حيث يبين ارتفاع في حجم المبالغ الممنوحة من سنة لأخرى.

الشكل 02 : الحجم المالي لقرض الرفيق خلال خمس سنوات

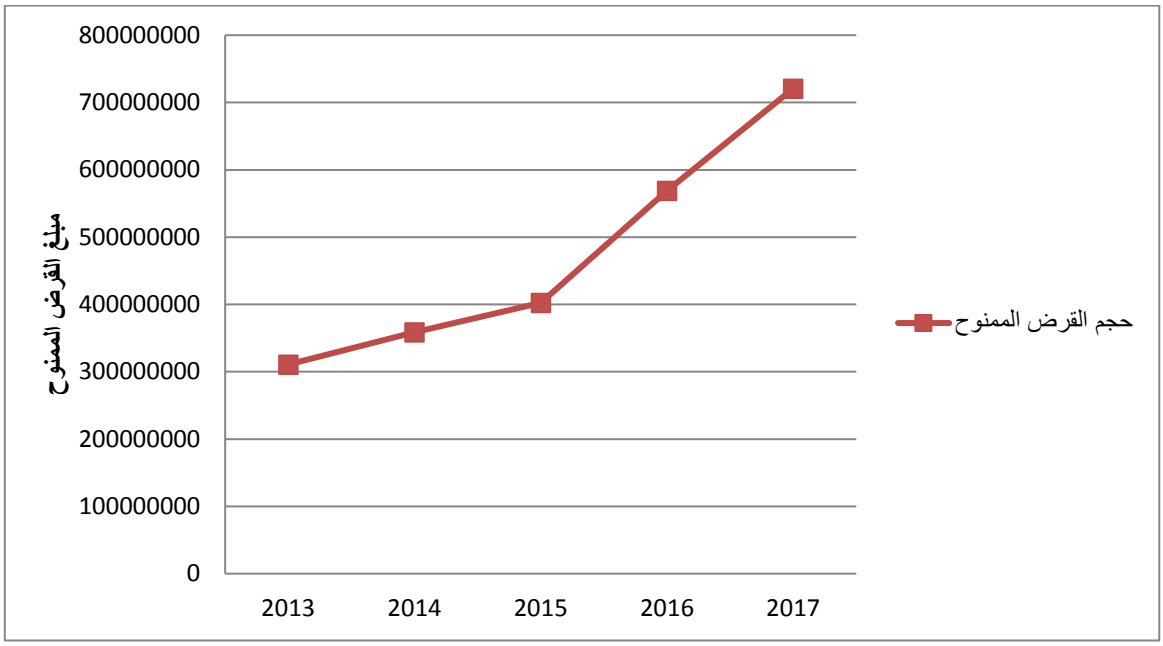

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

أما بالنسبة لقرض الرفيق من خلال معطيات الجدول والشكل اعلاه نجد ان الحجم المالي للقرض للسنة الأولى بلغ 388666380.24 دج، وفي السنة الموالية 2014 ارتفع الحجم المالي له بمتوسط قدره 426675030.95 دج، وهذا دليل على دخول الفلاحين بقروض مصغرة.

وفي سنة 2015 ارتفع المبلغ بمتوسط قدره 442340267.03 دج، وهذا يدل على ان قرض الرفيق بدأ بالانتشار على مستوى بعض الفلاحين.

وفي سنة 2016 و 2017 نلاحظ زيادة المبالغ على التوالي 674502635.63 دج و 847845420 دج وهذا يدل على ان الفلاحين زادو في توسيع المستثمرات.

من خلال ملاحظتنا لمعطيات هذا القرض نجد ان الفترة الأولى كانت المبالغ الممنوحة متوسطة ثم بدأت بالزيادة إلى غاية 2015، ثم انخفضت في السنوات الأخيرة وهذا يدل على نقص في الإعلام عن القرض او تخوف الفلاح من تسديد مستحقاته للظروف المناخية القاهرة، كذلك توجد أسباب اجتماعية تترك الفلاح ينفر من هذا القرض لاحتوائه على الفوائد.

الجدول (6-2) : مقارنة بين المساحة المزروعة والقروض الممنوحة

السنوات	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
المساحة المزروعة	951161	1015867	313975	353023	360127
الحجم المالي للقروض الممنوحة	322076680	648845364	1424180865	1954792736	3012214542

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن القروض الممنوحة شهدت تذبذب في الحجم المالي لها وهذا راجع إلى أن المساحة المزروعة أو المستغلة أيضا شهدت تذبذب في زيادة المساحة، حيث قدر الحجم المالي للقروض الممنوحة للموسم الأول:322076680 دج، وقدرت المساحة المزروعة ب: 951161 هكتار، أي بمتوسط: 338.61 دج للهكتار الواحد، مقارنة بالموسم الأخير حيث قدر الحجم المالي للقرض له: 3012214542 دج، وقدرت المساحة المزروعة ب: 360127 هكتار، أي بمتوسط: 8364.31 دج للهكتار الواحد، حيث نجد أن المساحة انخفضت بنسبة كبيرة أما الحجم المالي للقروض بقي في ازدياد، ومنه نستنتج أن الحجم المالي للقروض مقارنة بحجم المساحة المزروعة يفوق قدرتها الإنتاجية أي أن حجمها بإمكانه تدعيم مساحة اكبر.

جدول رقم (7-2) يمثل تطور عدد الحسابات المفتوحة في الوكالة مابين 2016-2018

الحسابات	2016		2017		2018	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
حسابات بالدينار التجار والفلاحين	3276	21.96	3300	20.59	3590	20.87
حسابات بالدينار خاصة بالعمال	4614	30.93	4900	30.58	5200	30.23
حسابات الدفتر بفائدة	1171	7.85	1180	7.36	1270	7.38
حسابات الدفتر بغير فائدة	4111	27.56	4800	29.96	5090	29.59
حسابات العملة الصعبة	1742	11.68	1841	11.49	2051	11.92
المجموع	14914	100	16021	100	17201	100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار

من خلال الجدول نلاحظ ان الحسابات المفتوحة في الوكالة بين سنة 2016-2018 وبالمقارنة تتضح لنا ان الحسابات مدونة بالدنانير للتجار والفلاحين قد تطورت من سنة 2016 إلى 2018، وذلك راجع لفتح الفلاحين المستفيدين من برامج الدعم الفلاحي حسابات لدى الوكالة ضمن الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال كما لوحظ تطور إجمالي حسابات الوكالة.

جدول رقم (8-2): تطور انتاج التمور

السنوات	المساحة	النسبة	الإنتاج
2014-2013	27.907	%19.76	907.278
2015-2014	28.326	%20.05	910.328
2016-2015	28.327	%20.06	913.663
2017-2016	28.327	%20.06	937.604
2018-2017	28.320	%20.05	935.657

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ولاية ادرار- ملحق 05

عرف انتاج التمور في ولاية ادرار في السنوات الاخيرة تذبذب كبير مقارنة بسنة 2006 حيث كانت تحتل الولاية المرتبة الثالثة على المستوى الوطني في انتاج التمور العادية، ويعود هذا التذبذب إلى الهجرة إلى الاعمال الحرة وتراجع الاهتمام بالنخيل وكذلك نقص المياه بالاضافة إلى ضعف التسويق الفلاحي لتمور الولاية واقتصارها على الاسواق المحلية فقط.

الفرع الثاني: أثر القروض البنكية على مختلف المحاصيل الفلاحية

عند منح القروض الفلاحية فان المرجو بعدها النتيجة أو الأثر الذي تتركه بعد استعمالها وسنتطرق في هذا الفرع لأثر القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي.

جدول رقم (9-2): إجمالي إنتاج المحاصيل الفلاحية لولاية ادرار من سنة 2013 إلى 2018

النشاط	القرض الممنوح (دج)	المساحة المستعملة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
الحبوب	27667109955	30835	279.620
الخضروات	596077418	1092	66799
تربية الدواجن	27154064	40	94.267
اللحوم الحمراء	14678240	114	229657
نشاطات أخرى	206154789	776	7.097
المجموع	3648833078	32857	677440

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ولاية ادرار – ملحق 04

من خلال الجدول نلاحظ ان إنتاج الحبوب على مستوى الولاية يولى الأهمية الكبرى وخصصت له مساحات معتبرة وكذلك مبلغ القرض المخصصة لها حيث تعتبر اكبر قيمة من بين الأنشطة الأخرى، في حين ان الخضروات لم تحظى بذلك الاهتمام الذي عرفه الحبوب، وذلك لصعوبة الظروف المناخية في الولاية، رغم تخصيص لها بيوت محمية ولكن الإنتاج لم يعرف ذلك التطور المرجو، أما إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء فتسعى المديرية للنهوض بها من خلال تخصيص مساحات خاصة وكذا توفير الأغذية والأعلاف اللازمة.

الشكل (03): تطور إنتاج المحاصيل مقارنة بالمساحة

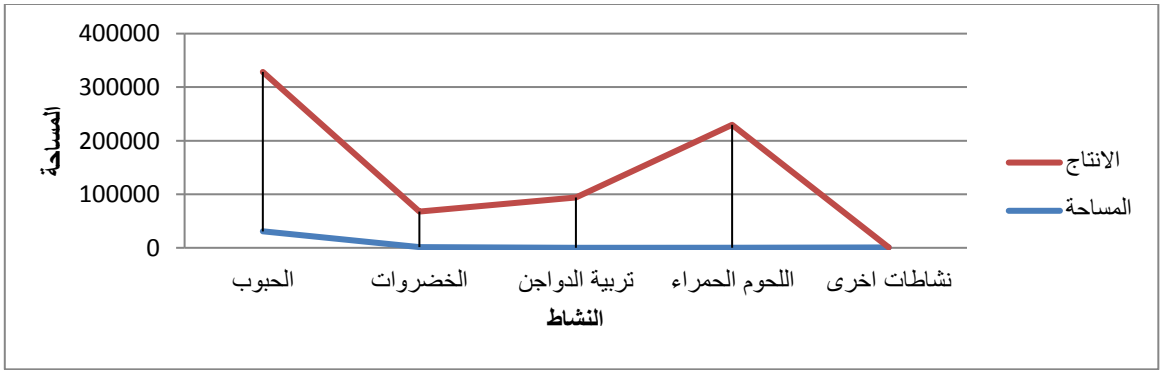

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية

من خلال المنحنى نلاحظ أن المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب أكبر مقارنة بالأنشطة الأخرى، في حين أن المساحة المخصصة لتربية المواشي الإبل معتبرة وبالنسبة لتربية الدواجن والخضروات قليلة.

3) **جدول رقم (10-2): أثر القروض الفلاحية على تطور إنتاج (الخضروات والحبوب):**

السنوات	الحبوب			الخضروات		
	حجم القرض	المساحة	الإنتاج	حجم القرض	المساحة	الإنتاج
2014-2013	1057633240	4.499	724.172	596077418	8.313	251.559
2015-2014	117074341	4.508	708.074	1023487	9.431	275.456
2016-2015	220845697	4.750	723.469	4230587	10.54	315.249
2017-2016	203701489	4.187	567.343	1847676	12.918	371.149
2018-2017	359311266	4.796	623.117	6289065	17.186	922.102

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ولاية ادرار- ملحق 05

من خلال الجدول يتضح ان تطور إنتاج الحبوب عرف زيادة ونقصان حيث تأثر إنتاج الحبوب بتطور حجم القرض الذي شهد تذبذب وعليه تأثر الإنتاج، مقارنة مع إنتاج الخضر الذي لم يعرف زيادة في النمو الإجمالي، والتي تتماشى مع حجم القروض مما يعني ان الخضر لم تتأثر بالقروض وهذا راجع للظروف المناخية والطبيعة الصحراوية.

جدول رقم (11-2): يوضح أثر القروض على الإنتاج الحيواني

السنوات				
	اللحوم البيضاء (إنتاج)	حجم القرض (دج)	اللحوم الحمراء (إنتاج)	حجم القرض (دج)
2014-2013	14.446	13678240	60.361	16738316
2015-2014	14.078	1459038	62.049	19524075
2016-2015	11.476	1492150	60.650	20272305
2017-2016	22.833	1802263	51.999	26738319
2018-2017	21.183	1658430	71.855	38658472

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ولاية ادرار - ملحق 05

عرف إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء تأثر بالقروض ولم يكن ذلك التأثر ثابت بل كانت في مراحل يرتفع وينخفض ثم يرتفع أي عرف تذبذب في الإنتاج، وذلك نتيجة الظروف المناخية كارتفاع درجة الحرارة صيفا وانخفاضها شتاءا وذلك مما يؤدي إلى موت هذه الحيوانات.

الشكل رقم (04): أثر القروض على الإنتاج الحيواني (اللحوم الحمراء اللحوم البيضاء)

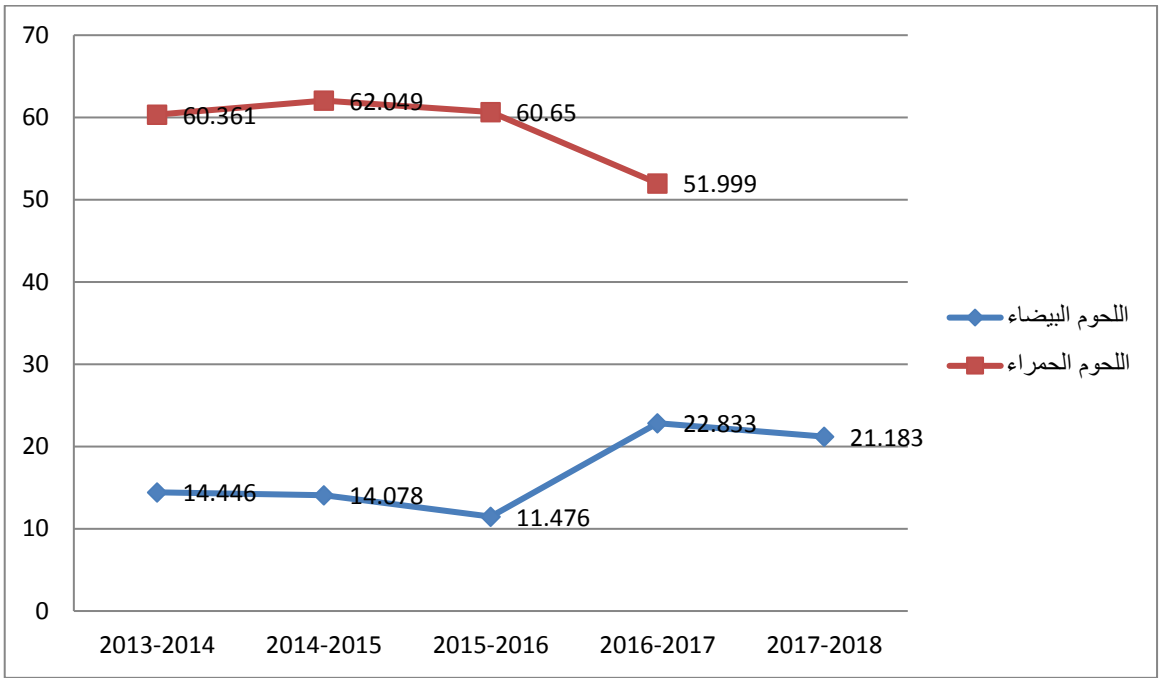

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه

الفرع الثالث: النتائج العامة لآثار القروض الفلاحية على تطور القطاع الفلاحي في ولاية أدرار

يمكن القول أنه كان للقروض الفلاحية تأثيرا ضعيفا على تطور الإنتاج الفلاحي أي انها لم تساهم في أغلب الأنشطة الفلاحية، ومن أهم النقاط السلبية التي كانت سبب في عدم تأثير القروض الفلاحية على تطور القطاع الفلاحي بشكل كبير نذكر منها ما يلي:

1. أغلب القروض الفلاحية تتعامل بالفائدة الربوية مما لا يتماشى مع العقيدة الإسلامية ويحول دون إقبال الفلاحين على الإستفادة منها، حتى وإن كان القرض يمنح دون فائدة (أي تتحملها الدولة) فهو يتحول إلى قرض ربوي بمجرد تجاوز آجال السداد التي حددها البنك مثل قرض التحدي.
2. بعض الفلاحين لا يعترفون بثقافة اللجوء إلى البنك من أجل طلب القروض، بل يعتمدون على رأسمالهم الخاص وذلك بسبب إمكانية توفر الأموال في الوقت المناسب لممارسة العملية الإنتاجية، على عكس البنك الذي قد تعوق إجراءاته الإدارية حصول الفلاح على الأموال في الوقت الملائم لإنطلاق الدورة الإنتاجية.
3. وثيقة شهادة الإنخراط في C.A.S.N.O.C المطلوبة في ملف طلب القرض الفلاحي والتي تعتبر عائق بالنسبة لأغلب الفلاحين الذين ليسو منخرطين فيها ومنهم من لا يعرف بها أبدا بالرغم من انها تأمين غلى صحته وتعويض عند تقاعده.

4. عائق وثيقة عقد الملكية أو عقد الكراء للأرض الفلاحية التي يجب توفرها في ملف طلب القرض الفلاحي، حيث أن معظم الفلاحين لا يملكون الراضي الفلاحية المستغلة كما ان الأراضي الفلاحية أغلبها ليست موثقة لذلك يستحيل جلب عقد كراء او ملكية، وهو الضمان الذي يعتمد عليه البنط في منح القروض.
5. البيروقراطية في الإدارات الجزائرية التي تجعل الفلاح لا يتعامل معها.
6. المدة الزمنية التي تأخدها دراسة ملف طلب القرض الفلاحي ومنح القروض أحيانا تتجاوز سنتين ابتداء من وضع ملف طلب القرض إلى مرحلة منحه.
7. توجيه أجهزة الدعم من طرف الدولة (A.N.S.E.J- C.N.A.C) للفلاحين وفرض عليهم الحصول على القروض الفلاحية المتعلقة فقط بنشاط الزراعة المحمية (البيوت البلاستيكية) أو سيارة نفعية وعدم تدعيم نشاطات اخرى مثل تربية المواشي والإنتاج الحيواني.
8. نقص برامج الإرشاد الفلاحي وتوعية الفلاحين على القروض الفلاحي وكيفية الإستغلال الأمثل لها.
9. المساهمة الشحصية في بعض القروض الفلاحية مثل قرض التحدي والتي قد تكون كبيرة حسب مبلغ المشروع التي لايمكن تحملها من طرف بعض الفلاحين.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على واقع القطاع الفلاحي في ولاية أدرار وكذا الإمكانيات الفلاحية التي تتميز بها الولاية، حيث تمكنا من إستخلاص أن الولاية ترتكز على ثلاث شعب فلاحية إستراتيجية لابد من الإهتمام بها وإعطائها المكانة اللائقة والتي يمكن أن تحدث قفزة نوعية وفي مدة قصيرة لاقتصاد بديل خارج قطاع المحروقات، شعبة الحبوب والخضر، شعبة التمور، شعبة تربية الأغنام والدواجن أي (اللحوم البيضاء والحمراء) هذه ثلاث شعب أساسية تجعل ولاية أدرار فلاحية بامتياز.

ومن خلال تحليلنا لتطور الإنتاج الفلاحي في الولاية خلال الفترة التي تم دراستها وكذا تطور القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك البدر، خلصنا إلى مجموعة من النقاط التي تبين أن القروض الفلاحية لم تؤثر على اغلب المنتوجات الفلاحية بالرغم من تطور حجمها، بل أثرت على الحبوب فقط نظرا لملائمة المناخ والوسائل المسخرة لإنتاجها، فيما عدا ذلك فإن ميول الفلاحين ودعم الدولة للفروع الزراعية بصفة كبيرة هو لذي يشجع الفلاحين في كل مرة على الإقبال على أي نوع جديد من القروض أملا في تحقيق نجاعته، والملاحظ إجمالا ان عنصر المرافقة الذي يضمن نجاح منح القرض غائب تماما في عملية منح القروض مما يشجع الفلاحين على التماطل في تسديد مستحقاته ويكسب عملية منح القروض ضفة الفشل مما يدفع الدولة إلى التنويع في طريقة منح القروض في فترات متقاربة على أمل تحقيق هدفها بالنهوض بهذا القطاع الحساس.

الخاتمة العامة

بعد دراستنا لموضوع القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع الفلاحي لولاية ادرار، حاولنا التركيز على اهمية القروض البنكية بصفة عامة وعلى القروض الموجهة للقطاع الفلاحي بشكل خاص، والدور الذي تلعبه مديرية المصالح الفلاحية مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتسهيل الحصول على القروض، وحتى يقوم البنك بتقديم القروض الموجهة للفلاحيين او غيرها فانه مطالب في التحكم في إجراءات منح القروض والضمانات المترتبة عليها من اجل تقليل المخاطر وتجنبها.

ومن خلال الدراسة اتضح ان البنك لم يخدم القطاع الفلاحي بالشكل التي يتطلبه هذا الأخير وتأخره في دعم الإنتاج الفلاحي وذلك رغم قيامه بمنح القروض الفلاحية بأنواعها لتلائم متطلبات هذا القطاع ويرجع السبب إلى التاخر في إجراءات منح القروض والتخوف من عدم إسترداد القروض نظرا لخصوصية القطاع الفلاحي بالنسبة للقطاعات الأخرى، ورغم كل هذا عرف واقع الفلاحة بولاية أدرار تطور حجم الإنتاج في السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب والحوم البيضاء والحمراء الي ساهمت فيها القروض الفلاحية اكثر من المنتوجات الأخرى.

نتائج البحث:

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تتيح القروض الفلاحية فوائد عديدة من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي.
- تلعب مديرية المصالح الفلاحية بولاية أدرار دور الوسيط بين طالبي قرض التحدي والبنك.
- التعرف على مديرية المصالح الفلاحية محل الدراسة واهم مصالحها على غرار مصلحة الإحصائيات الفلاحية.
- التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- يتعامل البنك عند منح القروض بحذر وذلك من اجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.
- عدم الاستغلال الكامل والأمثل للمساحات الفلاحية الصالحة للزراعة، والتأخر الشديد في عمليات استصلاحها وعدم الاهتمام لحمايتها من الأضرار البيئية.
- يتميز القطاع الفلاحي بولاية ادرار بمحاصيله الزراعية المتنوعة واتساع اراضيه وخصوبة تربته إلا انه لايزال في حاجة ماسة إلى خلق مؤسسات متخصصة في دعمه وتطويره.
- ان واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله لقطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

اختبار فرضيات البحث

- يقدم البنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل انواعها من بينها: قروض الاستغلال تتمثل في قرض الرفيق، وقروض الاستثمار والتي تتمثل في قرض التحدي، وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.
- العمل على خلق المناخ المناسب للاستثمار الفلاحي من خلال السياسة المالية المنتهجة والنظم التشريعية فيما يخص العقارات الفلاحية والبرامج التنموية عن طريق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذا سياسة التجديد الريفي.
- تمول الخزينة العمومية للقطاع الفلاحي لعدة صناديق: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية F.N.R.D.A والصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي F.N.D.I.A.

التوصيات

- ضرورة تسهيل وتبسيط الامور القانونية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- ضرورة عمل البنوك بالشريعة الاسلامية خاصة القروض الفلاحية لان معظم الفلاحين لايحبذون التعامل بالفوائد.
- دعم الفلاحين الصغار عن طريق انشاء بنوك فلاحية وتحفيز البنوك الاخرى بحرية تقديم القروض وتوفير الدعم والارشاد له في مختلف مجالات عمله.
- تشجيع قيام الصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي ومستلزمات الانتاج، من اجل تحقيق التكامل بين القطاع الفلاحي والصناعي.
- تحفيز الفلاحين عن طريق تقدي مبالغ مالية لاحسن منتوج زراعي.
- دعم الدولة لمختلف المنتوجات الفلاحية وعدم تمييز منتوج على اخر خاصة التي تعاني من ضعف الانتاج.
- توجيه وتكوين اطارات مؤهلين للقطاع الفلاحي من اجل متابعة القروض على ارض الواقع.

افاق البحث

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الالمام بالجوانب التي رأينها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات اخرى حول هذا الموضوع مثل:

- واقع القروض الفلاحية في المنظومة المصرفية الجزائرية.
- اثر القروض الفلاحية على التنمية الاقتصادية.
- مساهمة الدعم الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي.

وفي الأخير فان بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع ونرجو أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع بالطريقة اللازمة، فان أصبنا فمن الله وحده، وان أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2000
2. هبل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين ارسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الاولى، دار وائل،الاردن،2009، ص131.
3. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003
4. الدسوقي حامد، **ادارة البنوك**، جامعة القاهرة، مصر، 1993
5. عبد المعطي رضا الرشيد ومحفوظ احمد، **ادارة الائتمان**، الطبعة الاولى، دار وائل، الاردن،1999.
6. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، جامعة الموصل، العراق 1995.
7. رفقة المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الأولى، 1997.
8. مصطفى رشدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الاسكندرية، الطبعة الاولى،1985

المذكرات والاطروحات:

1. خالد بن عمر، **تقدير مخاطر القرض وفق الطريقة الإحصائية**، دراسة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستر غير منشورة، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.
2. سعيدة بدريان وأخرون، **القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2012-2013.
3. مهيدي حسنية، **الدعم المالي الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية، نقود وتأمينات، جامعة مستغانم، 2014-2015.

4. معوش ايمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014-2015.
5. بورنان أميرة كوثر، **مامساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2015-2016.
6. بن نادة نصر الدين، **دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2016-2017.
7. زواوي نور اسلام، **دور القروض الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي لولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة 2016-2017.
8. خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة ام البواقي 2016-2017.
9. ريم كعباش، وفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة عين الدفلى 2016-2017.
10. عبدو فاطمة الزهراء، كروبي ام الخير، **آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، تخصص ادارة مالية للمؤسسات، جامعة المسيلة 2016-2017.

الاوامر

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في 3 جمادى الثانية عام 1410، الموافق 31 سبتمبر 1989،العدد16.
- الامر رقم 02.08 بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي 2008

المقابلات الشخصية:

الموظف " **بختاوي عبد الرحمان** " بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار
الموظف " **عليوات علي** " المكلف بالاحصائيات في مديرية المصالح الفلاحية ادرار

الملاحق

(01) ص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

مديرية المصالح الفلاحية
لولاية أدرار

Direction des services Agricoles
de la Wilaya d' ADRAR

N° /DSA/2019

شهادة اثبات المشروع(قرض التحدي)

انا الممضي اسفله السيد : **مدير المصالح الفلاحية لولاية** ادرار اشهد باني بعد الدراسة التقنية الكمية لمشروع التنمية المعد من طرف مكتب الدراسات **للسيد(ة):.....** القطعة رقم ..... المكان المسمى المحيط ..... رقم ... بلدية ..... دائرة ..... مساحتها .....هـ العنوان الشخصي :**.....**
عقد امتياز رقم .....المؤرخ في ...../...../..... مديرية املاك الدولة لولاية ادرار .
اصرح بان القطعة الارضية محل المشروع المقدم تتطلب المعدات الفلاحية التالية:

Désignation des matériels	u	qt
.....	...	...
.....	...	...
.....	...	...
.....	...	...
.....	...	...

سلمت هذه الشهادة لتقديمها للحصول على قرض التحدي.

ملحق 2

القرض الإستثماري التحدي (لجميع الشعب) من سنة 2013 إلى غاية شهر سبتمبر 2017

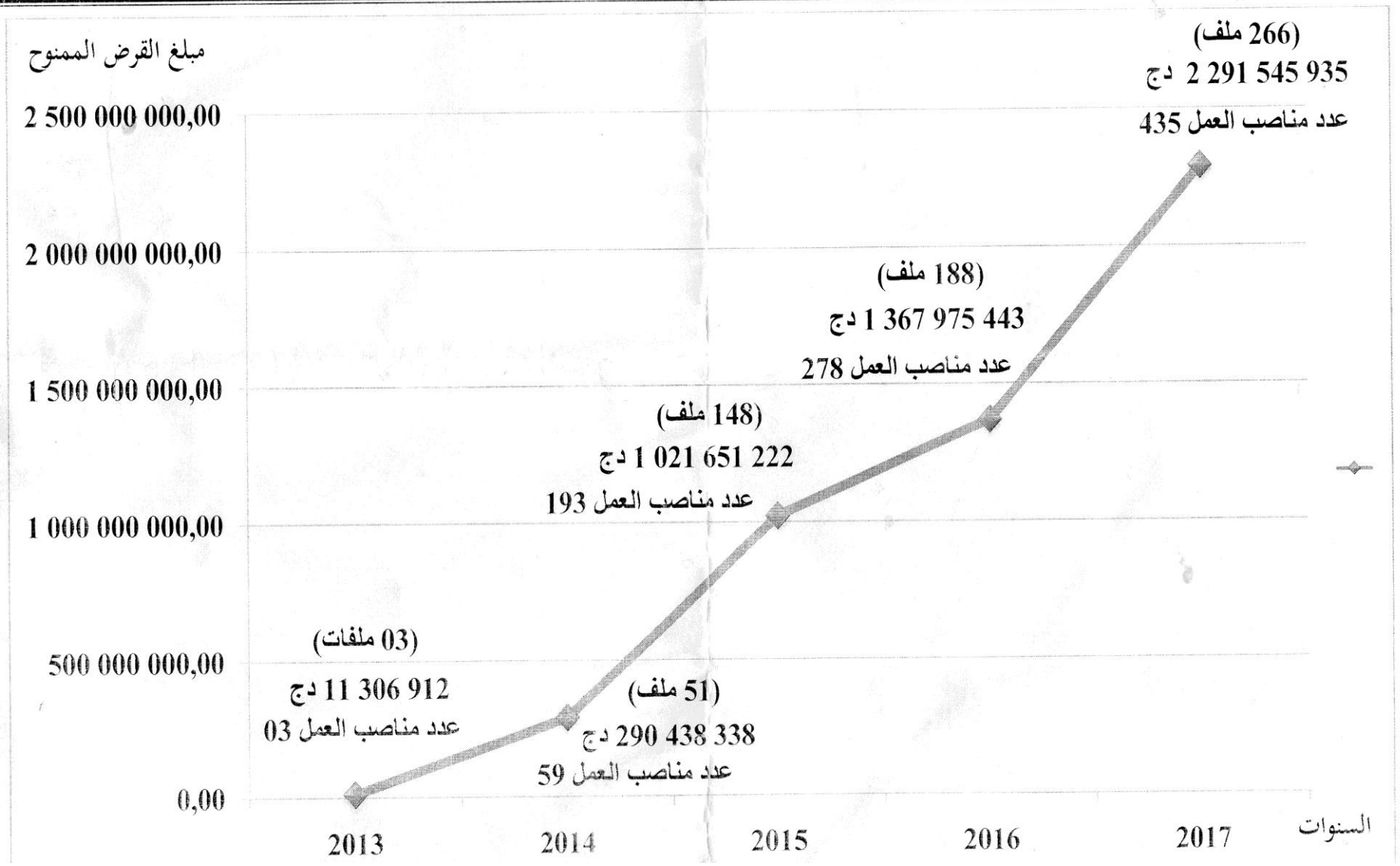

القرض الإستغلالي الرفيق (جميع الشعب) للمواسم الفلاحية

2018/2017/2016/2015/2014/2013

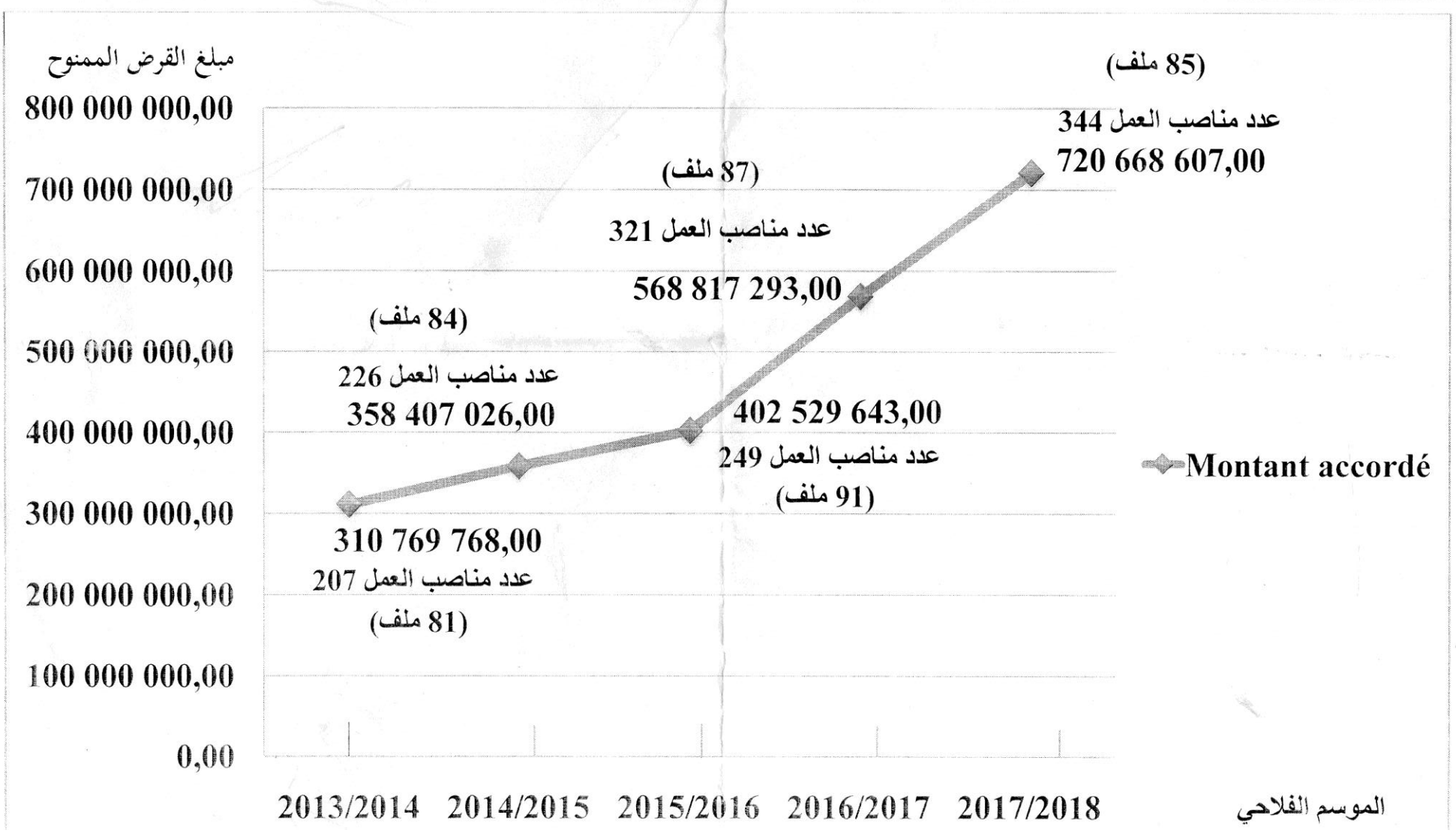

PRODUCTION VEGETALE

PALMIER DATTIER

	MOYENNE DE CINQ ANNEE				
	2013 - 2014	2014 - 2015	2015 - 2016	2016-2017	2017-2018
Superficie (ha)	27.907	28.326	28.327	28.327	28.320
Produc. Qx	907.278	910.328	913.663	937.604	935.657

	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)
Céréales	8.313	251.559	9.431	275.456	10.054	315.249	12.918	371.149	17.186	922.102
Mraichage	4.499	724.172	4.508	708.074	4.750	723.469	4.187	567.343	4.796	623.117
Dont Tomate	1.043	235.335	975	216.577	1.020	222.914	127	33.850	131	35.032
P. de terre	315	43.675	310	46.905	361	54.310	451	87.745	455	89.635
Oignon	618	104.979	572	104.344	670	107.702	700	66.500	710	85.200
Cult. Indust.	696	14.755	737	16.375	1.221	223.887	1.941	358.888	2.169	751.395
Tabac	463	11.139	531	13.098	597	16.985	575	16.115	557	17.962
Fourrage	1.442	284.224	1.602	354.903	1.623	353.474	1.650	288.674	1.656	270.361
Legumes secs	83	504	91	578	105	693	135	755	136	802
Autres	130	1.060	144	1.510	163	1.710	169	1.411	170	1.406

PRODUCTION ANIMALE

	2013-2014	2014 - 2015	2015 - 2016	2016-2017	2017-2018
viande rouge	60.361	62.049	60.650	51.999	71.855
viande blanche	14.464	14.078	11.476	22.833	21.183

القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع الفلاحي

Bank loans and their role in the development of the agricultural sector

Par : EL FODDA Abdallah ; HAMMOUALI Lakhader **Director : Azizi Okacha**

ملخص الدراسة

يعد القطاع الفلاحي من اهم القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية للبلد بصفة عامة أو لولاية ادرار بشكل خاص، وذلك لمساهمة هذا القطاع في تحقيق وتلبية الحاجيات الغذائية للأفراد، إلا أن هذا القطاع رغم أهميته لازال يعاني من مشاكل وعراقيل تعيق تطوره بشكل جيد.

كما ان للقروض البنكية دور كبير في تنمية القطاع الفلاحي وذلك من خلال القروض الموجهة للفلاحين (قرض الرفيق، قرض التحدي)، المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار.

الكلمات المفتاحية:

القطاع الفلاحي، قرض الرفيق، قرض التحدي، القروض البنكية.

Abstract:

Agricultural sector is one of the most important sectors that contribute to the economic development of the country in general or for adrar in particular ،In order to help this sector to achieve its Individuals food needs . However, this sector is so important but it's still suffering from problems and obstacles that hinder its well development.

Bank loans also play a large role in the development of the agricultural sector Through loans granted to farmers (Rafik loan , Tahaddi loan) , submitted by the Agricultural and Rural Development Bank Adrar Agency.

key words:

Agricultural sector ،Rafik loan ,Tahaddi loan ,Bank loans.